الأمن القومي في لبنان:

أي سياسة مائيّة؟

شرف. تضحية. وفاء

برنامج الحفل بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩

اللّقاء الأوّل – هيئات المجتمع المدني ٢٠١٦/١/٢٧	
التوقيت	النشاط
٩،٠٠–٩،٣٠	– الاستقبال وتسجيل الحضور.
٩،٣٠–٩،٤٥	– النشيد الوطني اللبناني. – كلمة الافتتاح: العميد الركن فادي أبي فرّاج مدير مركز البحوث والدّراسات الإستراتيجية بالوكالة . – كلمة الدكتور زياد الصايغ المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني CIH.
٩،٤٥–١٠،٠٠	– عرض السياسات المائية من وجهة نظر القطاع العام: المهندس وسام كنج.
١٠،٠٠–١٠،١٥	– عرض السياسات المائية من وجهة نظر المجتمع المدني: المهندس فهد سقّال رئيس المجلس التنفيذي لملتقى التأثير المدني CIH.
١٠،١٥–١٠،٥٠	– كلمة رؤساء مجالس الإدارة – المدراء العامّين لمؤسسة مياه المناطق حول المشاريع المائية في المناطق في ظل السياسات المائية للقطاع العام وهم: – المهندس نبيل سماحة. – المهندس أحمد نظام. – المهندس جمال كريّم. – المهندس مارون مسلّم. (عشر دقائق لكل متكلّم تقريباً).
١٠،٥٠–١١،٠٠	– كلمة أركان الجيش للتجهيز – مديرية الشؤون الجغرافية.
١١،٠٠–١١،١٥	– استراحة.
١١،١٥–١٣،٠٠	– مناقشة مفتوحة للأكاديميين والمدعوين وذوي الاختصاص.
١٣،٠٠–١٤،٠٠	– استراحة.
١٤،٠٠–١٦،٠٠	– مناقشة التوصيات وإقرارها.

كلمةالعميد الركن فادي أبي فرّاج

العميد الركن فادي أبي فرّاج

السَّادة الحضور،

المشاركون الكرام،

الأمن القومي مفهوم مركّب، يتمثّل في استثمار الإمكانيات التي تتمتّع بها الدولة، وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية وتطوير نواحي القوة ومعالجة نواحي الضعف في الكيان السياسي والاجتماعي. فالأمن القومي لأيّ دولة هو عبارة عن الاجراءات التي تتّخذها الدولة في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيّرات الإقليمية والدولية.

يرتبط العديد من المفاهيم والتصوّرات بمفهوم الأمن القومي ومن هذه المفاهيم ما يتعلّق بالبيئة، حيث يجب على الدول، وبخاصة الدول النامية، أن تعمل لتعزيز مكانتها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وذلك بالاهتمام بالأمن القومي البيئي من خلال ما يلي:

أ- حماية الموارد الطبيعية للدولة والحفاظ عليها من خطر الاستنزاف.

ب- تأمين بيئة نظيفة صالحة لحياة أفراد المجتمع (هواء- ماء- تربة...).

شكّلت بيئة لبنان تاريخياً إحدى أبرز ثرواته نظراً لتميّز هذا الوطن بموقعه الجغرافي ومناخه المعتدل صيفاً وشتاءً، وطبيعته المميّزة المكوّنة من جبال عالية وشامخة وصخور كلسية تتفجّر منها مياه عذبة، بفعل خزانات المياه المتوافرة فوق الطبقات الصلصالية وبسبب الثلوج المتراكمة في أماكن عديدة، بالإضافة إلى المعدّلات المرتفعة من الأمطار.

إنّ القسم الأكبر من الثروة المائية يتدفق مباشرة إلى البحر، وهناك قسم آخر يضيع بين التبخّر والجريان إلى البلدان المجاورة بحيث لا يستفيد لبنان إلّا بنسبة ١٢٪ من هذا الكنز الجوفي. كما أنّ النموّ السكاني في تزايد مستمر في لبنان وفي العالم، ممّا يحتّم زيادة الطلب على المياه لتلبية حاجات المجتمع ومتطلباته بغية الحصول على مستوى معيشيّ أرقى وأفضل، الأمر الذي

حتّم الإقرار بضرورة ترشيد استخدام المياه في مختلف القطاعات وإعادة استعمال المياه المُبتذلة بعد معالجتها وذلك نظراً لمحدودية الموارد المائية الطبيعية. تجدر الإشارة إلى أنّ من بين آلاف المُركّبَات الطبيعية لا يوجد مُركَّب آخر يماثل المياه في خصائصها الفيزيائية والكيميائية، وعلى الرغم من التقدّم العلميّ الهائل الذي وصلت إليه البشرية في جميع العلوم البحثية والتقنية، فإنّها لم تتوصّل إلى إيجاد بديل صناعيّ آخر يحلّ محلّ الماء.

وفي هذا الإطار يُقيم مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، بالتعاون مع ملتقى التأثير المدني، ورشة عمل بعنوان «الأمن القومي في لبنان– أيّ سياسات مائية؟» لما للمياه من أهمية ودور كونها المكوّن الأساس لاستقرار الإنسان وازدهار المجتمعات وتنميتها، بحيث أينما وُجد الماء وجدت مظاهر الحياة.

انطلاقاً من هذه الحقائق، يجب العمل على نشر الوعي البيئي، وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للحفاظ على الإرث الطبيعي في لبنان وعلى الثروة الطبيعية والمائية التي لا تقدر بثمن.

وبغية الحفاظ على هذه الثروة لا بدّ من العمل على الترشيد المستدام لاستخدامات المياه بزيادة الفعالية في الاستثمار وتخفيف الهدر، والسّهر لإبقاء المحافظة على التوازن بين العرض والطلب لضمان الموارد الطبيعية ولا سيّما المائية منها. كما أنّه يبقى للتعليم دور أساسيّ في معالجة المشكلة، وعلى القيّمين على تربية الأجيال الشابة، تنشئة هذه الأجيال وتوجيهها وإقناعها بدورها الرئيسي في المعالجات، بخاصةٍ وأنّ هذه الأجيال هي نفسها الأكثر تضرّراً من جراء تفاقم الأزمة.

وأخيراً، أشكر حضوركم متمنياً أن تثمر جهودكم وتكلّل بالنجاح في ورشة العمل هذه، لما لنا من آمال معقودة على طاقاتكم وخبراتكم الواسعة في بناء مدماك من مداميك البحث العلمي لتسهم في تقدّم هذا الوطن الحبيب لبنان ورقيّه.

في الختام، لا بدّ لنا من شكر قيادة الجيش التي أولت هذه الورشة اهتماماً كبيراً ساعد في إنجاحها، وأخصّ بالشكر حضرة العماد جان قهوجي قائد الجيش لرعايته المباشرة لأعمال المركز ولتوجيهاته المستمرّة بهدف إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل، عاقدين العزم والأمل على الاستمرار بما بدأناه في المستقبل.

عشتم، عاش الجيش، عاش لبنان.

كلمة الدكتور زياد الصائغ

الدكتور زياد الصائغ

السيِّداتُ والسَّادة،

ما أجْمَل أن نلتقي في رحاب الجيش اللبناني ضمن حلقة فكريّة توكّدُ أنّ الفكر الرؤيوي مقْلَع السّياسات. باسم ملتقى التأثير المدني– مجلس أمناء ومجلس إدارة، أتقدَّم من مركز البحوث والدِّراسات الإستراتيجيَّة في الجيش اللُّبناني مُمثَّلاً بمديره العميد الرّكن فادي أبي فرّاج بخالص التقدير متمنّين له النجاح والتّوفيق في مهماته الجديدة. كما نقدّم شكراً عميقاً للمدير السّابق العميد الرّكن غسّان عبد الصمد الذي أسّس لهذا التَّلاقي الاستثنائي بين مركز البحوث والدِّراسات الإستراتيجيَّة في الجيش اللُّبناني وملتقى التأثير المدني، وننوّه بتعاوننا مع الضبّاط والرُّتباء والأفراد كافَّةً وعلى استمرار هذا التعاون الذي انطلق في ٣١ آذار ٢٠١٥ في ندوة «الأمن القومي في لبنان»، والتي أتَتْ توصياتُها لتُطلق سلسلة طاولات حواريّة حول سياسات قطاعيَّة، وما نحنُ بصدده اليَوْم هو بدايةُ هذه السِّلسلة وأوردناه تحت عنوان: «الأمن القومي في لبنان: أي سياسة مائيّة؟». وفي قَنَاعَة ملتقى التأثير المدني أنَّ المياه عَصَبُ الحياة، وأنَّها الشّريان الأساس في الثروات الطَّبيعيَّة اللُّبنانيَّة، وهي جزءٌ مؤسِّسٌ في أمنه القَوْمي خصوصاً وأنَّها ترتبط، وبحسب فلسفة «ملتقى التأثير المدني»، بمفهوم «الاقتصاد الجامع» القائم على توحيد اللُّبنانيّين حَوْل مصالحهم المشتركة، ناهيك عن التحوّلات العالميَّة التي باتت تَضَع الحروب المقبلة حول مصادر المياه في أولويَّات النّزاعات بين الدّول والجماعات المكوِّنة لها، على غرار النّفط بل وأكثر من ذلك.

ندوتنا الحواريَّة اليَوْم نُريدُها تأكيداً على أنَّ الحوار العلميّ وَحْدَهُ يحمي لبنان بثرواته وكفاءَاته، ولقد آن أوان أن نَذْهَب معاً إلى قرارات عمليَّة لبناء سياسات اقتصاديَّة اجتماعيَّة مستدامة تتفاعَلُ في نظام تشغيلي تسُودُهُ الفاعليَّةَ والإنتاجيَّة والشفافيَّة والمُحاسبة، وأكثر ما يعنيناً هو هذه الشراكة المتوازنة بين القطاع العامّ والقطاع الخاصّ والمجتمع المدني، فالسّياسات يصنعها العُلَمَاء ويُنفذُّها صُنّاع القرار خِدْمَةً للخير العامّ، وهذا ما يَطمَحُ

إليه ملتقى التأثير المدني. وقد آن أوان أن يخرُج العُلَماءُ من انكفائهم ويقتنع صنّاع القرار بأنّ على أهل العلم والمعرفة أن يُعِدُّوا سيناريوهات الحلول في كلِّ القِطاعات.

باسم ملتقى التأثير المدني نُجدِّد شكرنا للجيش اللُّبناني ولكُلٍّ منكم، عسى أن نَفْتَح أُفُق حِوارٍ وتعاون من أجل حمايَة ثروة لبنان المائيَّة، ونُخرِج السِّياسات من الكلامِ إلى الفِعْل.

كلمة المهندس وسام كنج

المهندس وسام كنج

على الرغم من تعدّد مصادر المياه في لبنان فإنّ الواقع العملي يُظهر وجود عجز بالميزان المائي مَردّه إلى هدر حوالى ١،٢ مليار متر مكعب في السنة تتسرّب إلى البحر، بالإضافة إلى أزمة متعدّدة الجوانب حيث الشحّ والتقنين طوال السنة ممّا أدّى إلى ازدياد الحاجات المائية ولا سيّما المُخصّصة للشرب، والاستعمال المنزلي، والريّ وذلك نتيجة التطوّر الاجتماعي الناجم عن تضاعف عدد السكان وتبدّل العادات والتقاليد الاجتماعية.

تعرّضت مصادر المياه في لبنان لكلّ أنواع التلوّث بسبب غياب شبكات الصرف الصحي عن مناطق وجودها، وفي حال تمّ تنفيذ البعض منها فإنّ انعدام أعمال صيانتها ومراقبتها، بالإضافة إلى عدم ربطها بمحطات التكرير قبل رميها بالقرب من السواحل والمجاري والآبار، يزيد من أسباب التلوّث بالإضافة إلى المَكبّات العشوائية واستخدام الأسمدة والمبيدات ورمي الزيوت والمحروقات في طبقات المياه الجوفية والأنهار والبحر.

حيال هذا الوضع، سعت الإدارة إلى وضع خطّة عشرية مبنية على عناصر تقنية ومؤسّساتية بغية الاستفادة من المياه المُتجدّدة في لبنان، وذلك ضمن مفهوم الإدارة المتكاملة، يشترك فيها القطاع الخاص والأهلي والبلدي مع مؤسّسات الدولة. ويكون الهدف المرجو منها تأمين إدارة الطلب على المياه في لبنان للمرحلة المستقبلية حتى سنة ٢٠٥٠، وذلك من أجل تثبيت الأمن الاجتماعي والغذائي للبنانيين. إنّ الخطّة العشرية وُضِعت من قبل وزارة الطاقة والمياه– المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، من أجل تأمين موارد مائية إضافيّة، وهي تشمل مشاريع مياه الشفّة من خطوط جرّ وخزانات وشبكات وسدود وبحيرات جبليّة، وتشمل أيضاً مشاريع مياه الريّ الجديدة وتحديث المشاريع القائمة، بالإضافة إلى مشاريع تقويم مجاري الأنهر للحماية من أخطار الفيضانات، ومشاريع الصرف الصحيّ وإعادة استعمال المياه المكرّرة للريّ، وتغذية الأحواض الجوفيّة بما فيها درس السدود والبحيرات الجبلية وتنفيذها والتي تشمل ٢٧ سدّاً وبحيرة.

نالت الخطّة موافقة مجلس الوزراء في قرارات عدّة، كما حظيت بموافقة كبريات المؤسّسات الدولية، كالبنك الدوليّ والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي، وباشرت الوزارة على الفور درس سدود عدّة وتنفيذها وتلزيمها. وحتى الآن تمّ تنفيذ سدّ «شبروح» بسعة تقارب ٨،٥ مليون متر مكعّب مع التوزيع الكامل لمياه السدّ إلى منطقة كسروان، ممّا أدّى إلى وفر في فاتورة كهرباء الضخّ تقارب ٦ ملايين دولار أميركي، وتلزيم سدّ «العاصي» و سدّ «بقعاتة» وسدّ «اليمّونة» ودراسة نهائية لـ ١٢ مشروعاً جاهزاً فوراً للتلزيم.
إنّها المرّة الأولى في لبنان التي يتمّ فيها وضع خطّة متكاملة ومُبرمجة وشاملة للمشاريع المائية على كلّ الأراضي اللبنانية وفق الحاجات والطلب، وتنظيم مؤسّساتي جديد لإدارة المياه. وقد نشطت المديرية العامة لإدارة الموارد المائية والكهربائية لضمان جميع الخبرات الوطنية والأجنبية وتشجيعها ومشاركتها مع المجتمعات المحلية والمنظّمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص من أجل إحداث نوع من الوعي الشعبي لتغيير أسلوب التعاطي بهذا المرفق الإستراتيجي والحيوي، ضمن مفهوم الإدارة المتكاملة بغية التوفيق بين الطلب وجودة المياه، وذلك للحصول على أكبر قيمة اقتصادية من هذا المورد الإستراتيجي المهّم. هذا بالإضافة إلى توفير الحوافز للقطاع الخاص للاستفادة من خبراته في رفع الكفاءة، وتوظيف قدراته التقنية والفنية في القطاع العام، وتشجيعه على إدارة الموارد المائية بما تُجيزه الأحكام والأصول التشريعية، ولاسيّما من خلال عقود الخدمة والإدارة والإيجار أو الامتياز أو الـ B.O.T.
وفي المقابل يبلغ إجمالي أكلاف هذه الإستراتيجية ما يقارب ألفي مليار ليرة لبنانية أي ١،٣ مليار دولار أميركي تقريباً، كانت مُجَدْوَلَة على امتداد عشر سنوات وقد مُدّدت إلى سنة ٢٠١٨، ومُموّلة من موازنة الدولة والقروض المُيسّرة، ومشاريع التنفيذ والتشغيل، ولقد ارتكزت هذه الخطّة في مراحل الإعداد لها على مبادئ فنية واقتصادية واجتماعية وبيئيّة، ولكنّها ركّزت بشكلٍ خاص على مبدأ الإنماء المتوازن بين مختلف المناطق اللبنانية وكلّ منطقة وفق احتياجاتها، بالإضافة إلى أولويّة تأمين مياه الشفّة ومتطلّبات الصناعة إلى مدينة بيروت والمدن الصناعية الكبرى.
هذا وقد تمّ التركيز على تأمين مياه الريّ للمناطق الريفية والزراعية بالكميات الكافية ليس لريّ الأراضي الموجودة فقط، والمُقدّرة بما يقارب مئة ألف هكتار، بلّ لتوسيع رقعة المساحات الزراعية المَرويّة في المستقبل إلى ما يقارب ٢٨٠ ألف هكتار.
يُظهر هذا الموضوع أهمية استثنائية للوطن ككلّ وليس للمناطق الزراعية والأرياف فقط. إذ يؤثّر على تحريك العجلة الاقتصادية وتنشيط الصناعات الغذائية وخلق فرص عمل وتشجيع الاستثمار، وبالتالي تثبيت المواطن الريفيّ في أرضه، ومنع الهجرة من الأرياف نحو المدن، وبالأخصّ العاصمة بيروت، وخلق أحزمة البؤس حولها.
إنّ العمل الإستراتيجي الذي قامت به الوزارة، وذلك باعتماد إدارة متكاملة

للموارد المائية وطريقة استخدامها، يشكّل الأهداف الرئيسة التي تكمن في ترشيد الموارد المائية وتنميتها بطريقة متكافئة ومتساوية لتلبية حاجات المجتمع وذلك ضمن أسّس بيئية سليمة. إنّ هذه الخطّة تهدف إلى تأمين الكميات الكافية مع جودة عالية من المياه للمواطنين كافّةً والسهر على التوازن بين العرض والطلب.

إنّ قرار مجلس الوزراء هو اعتماد تنفيذ الخطّة العشرية، وذلك بناءً على موافقة مجلس الوزراء في تشرين الثاني من العام ١٩٩٩، وقد تمّ التصديق على اعتماد الخطّة في قانون– برنامج صادر عن موازنة العام ٢٠٠١، وكما تمّ تأكيد هذا القرار في أيلول من العام ٢٠٠٣، بعد أن عُرضت الخطّة بجميع تفاصيلها على مجلس الوزراء بحيث يُموّل بعضٌ من مشاريعها بطريقة الـ B.O.T.

أمّا في ما يعود للمعوقات التي حَدّت من تنفيذ الخطّة العشرية، فنذكر ما يأتي:

أ– تأمين الاعتمادات.

في قانون موازنة العام ٢٠٠١، رقم ٣٢٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ وفي المادة الثانية والعشرين منه صدر قانون برنامج لوزارة الطاقة والمياه كما يأتي:

يخصّص لبرنامج الأشغال المائية والكهربائية في مختلف المناطق للأعوام ما بين ٢٠٠١ و٢٠١٠ اعتماد قدره ١،٢٠٠ مليار ليرة، ويُجاز للحكومة عقد كامل هذا الاعتماد والمباشرة بالتنفيذ قبل توافر اعتمادات الدفع في الموازنة مع تحديد تنسيب هذا الاعتماد وبرنامج اعتمادات الدفع التي تلحظ سنوياً في الموازنة، وعلى أساسه وضعت المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية الخطّة العشرية للسدود والبحيرات الجبلية. وقد عَمَدت الحكومة في الموازنات اللاحقة إلى تعديل القانون، وتمديد فترة أعوام الخطّة حتى أصبحت اعتماداتها في موازنة العام ٢٠٠٥ موزّعة حتى العام ٢٠١٤ بدلاً من العام ٢٠١٠، مع تعديل في توزيع اعتمادات الدفع في مشاريع موازنات الأعوام ٢٠٠٦–٢٠٠٨ ولغاية العام ٢٠١٨، الأمر الذي أعاق تنفيذ برنامج الخطّة العشرية.

هذا بالإضافة إلى إجراءات اتّخذتها وزارة المالية في السنوات اللاحقة تقضي بعرض طلبات حجز الاعتمادات على موافقة وزارة المالية المُسبقة قبل حجزها، الأمر الذي يتناقض مع نصّ القانون– البرنامج، ممّا سبّب إشكالات كثيرة وارتباكاً في عملية السير بتلزيم مشاريع السّدود وحجز الاعتمادات اللازمة لها وفق الخطّة الموضوعة.

ب– الاستملاكات.

لمّا كانت الاستملاكات العائدة لمشاريع السّدود والبحيرات الجبلية تشكّل مساحات واسعة من الأملاك الخاصة فإن دفع بدلها يستوجب مبالغ كبيرة، لم يعد من السهولة تأمين حجزها وفق توزيع الاعتمادات من العام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠١٨، الأمر الذي يُعيق أعمال المباشرة بالتنفيذ قبل دفع التعويضات المترتّبة لأصحاب الأملاك المستملكة.

ج- معوقات الجهاز البشري والتدخّلات السياسية.

لم تُرفد الإدارة بالعناصر البشرية اللازمة من كفاءات هندسية وخبرات، بخاصةٍ أنّ مشاريع السدود والبحيرات الجبلية تختلف طبيعة تنفيذها عن المشاريع المائية الأخرى، مثل تنفيذ مشاريع بناء خزانات وشبكات مائية وغيرها. أضف إلى ذلك التدخّلات السياسية المناطقية بهذا الشأن التي تتضارب مع مفاهيم التنمية المستدامة في لبنان. هذا ونشير إلى الظروف الأمنية والاعتداءات الإسرائيلية، كما حصل في مشروع سدّ «العاصي» حين قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المنشآت وتخريبها خلال تنفيذ المشروع، ممّا أدّى إلى توقّف العمل وعدم استكمال المشروع بسبب عدم دفع التعويضات من قبل الهيئة العليا للإغاثة، والتي طلبها الملتزم بدل الأضرار التي حصلت من جراء هذا القصف.

وكذلك الأمر بالنسبة للعراقيل التي حصلت في سدّ «اليمّونة» عندما كُلّفت الهيئة العليا للإغاثة دفع التعويضات للأهالي عن الأملاك المُستثمرة في منطقة السدّ، وهي لا تزال عالقة لتاريخه من دون نتيجة، ممّا أدّى إلى وقف تنفيذ العمل في هذا السدّ، هذا بالإضافة إلى عدم تصديق مشاريع السدود المُلَزّمة من قبل المراجع المختصّة.

وعليه فإنّ إصلاح هذا القطاع يتطلّب بناء مؤسّسة تعنى بإدارة السدود في لبنان، ورفدها بالعنصر البشريّ اللازم، وتطبيق قانون المياه ٢٢١ وتعديلاته، بحيث يتوجّب وضع الخطوط النهائية لتطبيق برنامج مُفصّل وتحضيره لتقوية الجهاز البشري واللوجستي في كلّ من وزارة الطاقة والمياه، ومؤسّسات المياه الاقليمية، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، بالإضافة إلى تنفيذ جميع المراسيم التطبيقية العائدة لهذا البرنامج وذلك من قبل المؤسّسات العامة للمياه، ودعم الحكومة اللبنانية لهذه المؤسّسات، ويمكن الاستعانة بخبرات القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى وضع التنظيم الجديد لوزارة الطاقة والمياه قيد التطبيق والأخذ بعين الاعتبار المواضيع المؤسّساتية والمالية والبيئية العائدة لهذا القطاع. كما أنّ تنفيذ الخطّة العشرية وجميع المشاريع العائدة لها يقتضي إنشاء وحدة تعنى بإدارة السدود مع ما تقتضيه من خبرات لهذا القطاع من شأنها أن تُسهم في تنظيم قطاع المياه وإدارته على نحوٍ أفضل وعصريّ، وإيجاد كفاءات هندسية عالية من أجل مواكبة مختلف المشاريع الإنمائية.

وتجدر الإشارة هنا إلى إنّ عدم الأخذ بهذه الإستراتيجية التقنية والتنظيمية سيؤدّي إلى عدم استغلال لبنان لمياهه المتجّددة، وبالتالي حرمان اللبنانيين من هذا المورد المهمّ لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الاجتماعي والغذائي بصورة مستدامة، هذا بالإضافة إلى الأطماع الإسرائيلية المتذرّعة بأنّ مياه لبنان تُهدر وتذهب إلى البحر المتوسّط من دون الانتفاع منها.

كلمة المهندس فهد سقال

المهندس فهد سقّال

تحيّة لجميع السيدات والسَّادة،

لا أريد اتّباع أسلوب «مونولوغ»، لأنّنا نسعى إلى أن تكون ورشة اليوم حيويّة ومتفاعلة، ولقد سمعنا وجهة نظر السياسة الحكومية للسنوات العشر المقبلة. نحن نريد أن نعطي «رؤوس أقلام» تؤدّي إلى حوار، ولا نريد أن نكون إيجابيين في كلّ فكرة. سنسأل الاختصاصيين عن آرائهم، ولا نريد أن نخرج من هذا الحوار بمقرّرات فولكلوريّة لا نفع فيها.

أولاً، أريد أن أشير إلى أنّ خطّة السنوات الخمس لـ Blue Gold ليست خطّة من وجهة نظر «ملتقى التأثير المدني» كأشخاص، لأنّ ملتقى التأثير المدني كان يؤدّي دوره كـ catalyseur لثلاثين خبيراً، ثلثهم الأول من القطاع الأكاديمي، والثلث الثاني من القطاع العام وهو مشارك بوضع «الإستراتيجية الوطنية للمياه»، والثلث الأخير من القطاع الخاص. إذاً هي وجهة نظر بيننا نحن الثلاثين، إذ يمكن أن نتّفق مع بعضنا البعض على كثير من الأمور كما يمكن أن نختلف.

سأعطي المحور الأساسي للتكلّم على السياسات؛ سياسة الدولة العامّة في إدارة المياه، والسياسة التي طُرحت في خطّة الـ Blue Gold، وسأشير إلى نقاط الخلاف ونقاط التوافق بينها.

لقد طُرحت سياسة «التوازن بين العرض والطلب»، وهذا خلاف أساسي بين السياستين، فنحن نعتقد أنّ المياه هي ثروة سياديّة للبنان، وكنا قد حذّرنا، قبل ثلاث سنوات، من مدى الارتباط بين الأمن القومي وبين مياه لبنان السياديّة. نحن متّفقون على وجود الفائض من المياه، ولكن إذا اختلفنا على هذا الموضوع فنحن نضيّع الوقت في الدخول بالتفاصيل. هناك نقاط مهمة في السياسات المُتّبعة ولكن يوجد خلاف كبير في السياسات الإستراتيجية.

إنّ لبنان مثل تركيا وجبل الشيخ من حيث وفرة المياه فيها، ولقد حذّرنا بخصوص نهريّ الوزّاني والليطاني، والآن نحذّر بخصوص نهر العاصي، فحاليًا هناك خوف كبير بأنّ ثمة خليّةً تعمل في أميركا وتدّعي بأنّ نهر العاصي هو

جزءٌ من دولة ثانية، لهذا أقول لكم بأنّ الوقت قصير ويداهمنا. فالخلاف إذاً هو على موضوع العرض والطلب، لأنّ الأرقام المتداولة وشبكات التأهيل هي نفسها، وأساساً وُضِعت خطّة الـ Blue Gold لضبط نقاط الضعف ودوزنتها ودراستها بهدف تحسينها، للوصول إلى إدارة سليمة متكاملة، وهي ليست اختراعاً لخطّة جديدة. وسأستعرض الآن النقاط الخلافية بين السياستين:

النقطة الأولى، هلّ تعتبر المياه ثروة سيادية، وكيف نُدير هذه الثروة؟ تهدف الخطّة العشرية للدولة إلى التوازن في سياسة العرض والطلب في العام ٢٠٢٠، ولقد أشارت أيضاً الإستراتيجية الوطنية للمياه، التي وضعت في العام ٢٠١٢، إلى التوازن بين العرض والطلب. حيث لاحظنا ضبابية في الخطّة الحكومية، بالنسبة للطلب، ونحن أعطينا أرقاماً ومستعدّون أن ندخل في التفاصيل. وحتى يومنا هذا، لم نرَ أيّ مبادرة إستراتيجية مهمّة لتحسين موضوع الطلب، لكي نصل في العام ٢٠٢٠ إلى مليار وخمسمائة متر مكعب من المياه. وهناك أيضاً خلاف حول تسعير المتر المكعب في العام ٢٠٢٠، وحول كيفية تمويل هذه الخطّة بأكملها، وكيفية تحديد الضرائب على الآبار وعلى المناطق الصناعية. مع العلم بأنّ تخطيط المناطق الصناعية وتنظيمها يدخلان في صلاحيات عدّة وزارات، فكيف نقوم بإدارة المياه ومعالجتها في المناطق الصناعية، ونحن لا نعلم أين ستكون هذه المناطق بعد عشر سنوات؟

النقطة الثانية، هي موضوع الموارد والسدود. نحن نتّفق مع سياسات الدولة في عدم تخزين ٦٤٠ مليون متر مكعّب إضافي، لأنّ ذلك يشكّل مضيّعة للوقت، ونتّفق كذلك على الأرقام المُتداولة، ولكنّ الخلاف الأساس هو إذا اعتبرنا أنّ المياه ثروة وعلينا أن نقوم باستغلال الفائض منها، فكيف نقوم بإنشاء ٢٧ سدّاً وبحيرة ولا يوجد بحوزتنا سوى عدد ضئيل من المهندسين، وبخاصة أنّ الدولة متقاعسة وتعمل من دون موازنة. لقد تكلّم المهندس وسام كنج على ألفي مليار ليرة لبنانية، وأنا سعيد لإدراج هذه الأرقام من جديد، وأذّكر بالخلاف الحاصل حول سدّ جنّة، إذا توقّف هذا السدّ عن العمل الآن، فكمّ من المشاكل ستحصل، منها مشاكل ماليّة وبيئيّة تطاول الدولة اللبنانية والشعب اللبناني على حدّ سواء، وبغض النظر إذا كنّا مع السدّ أم لا، حالياً لا نستطيع إيقافه عن العمل.

النقطة الثانية، تتمثّل بالشراكة مع القطاع الخاص، من دون خصخصة، وذلك لتسريع تنفيذ السدود والبحيرات. ففي الوقت الحاضر، لا أرى تقدّماً في هذا الموضوع، ها هو سدّ جنّة الذي كان من المفترض أن ينتهي في العام ٢٠١٨، لكنّ الوصلة بين السدّ وبين ضبيه يلزمها ما بين سنتين وثلاث سنوات، أيّ أنّها لن تصل إلى بيروت قبل العام ٢٠٢١، وهذا أمرٌ مُرعب.

النقطة الثالثة، هي كيفية معالجة المياه. لقد طُرحت في الخطّة الحكومية،

وهي طرق مُكلفة جداً، وسنرى بعض الأمثلة على ذلك في ورشات أخرى لاحقاً، فهناك فوارق عديدة في الكلفة بين بعض البلديات تتراوح من واحد إلى عشرة. وبالنسبة لنا، إنّ التقنيات الجديدة في معالجة المياه هي في معالجة المياه الموزّعة. وهنا يكمن الفرق في المقاربة بين معالجة المياه الموزّعة ومعالجة المياه المركزية في المناطق، لأنّ الكلفة تختلف كثيراً، كونها اختباريّة مثل السدود. إنّ معالجة المياه تصاعديّة، فمثلاً محطّة صور كلفتها ٣٢ مليون دولار أميركي، وهذه نقطة خلاف في السياسة من دون أن ندخل في التقنيات والتفاصيل.

النقطة الرابعة، هي الإدارة المركزية. لقد أطلقت خطّة الـ Blue Gold في كانون الأول من العام ٢٠١٣، ضرورة إنشاء مجلس وطني إستراتيجي للمياه، والآن ازدادت قناعتنا مع المؤسّسة العسكرية أن يكون هذا المجلس الوطني للمياه جزءاً من مجلس الأمن القومي، وسوف أطرح الأسباب من دون الدخول في التفاصيل. فالخلافات بين وزارة البيئة ووزارة الطاقة والمياه قائمة، وكذلك عدم وجود مبادرة مشتركة مع وزارة الصحة ووزارة الزراعة، لأنّ كلّاً منهما تعمل على حِدة، ولا يوجد إدارة كاملة متكاملة، فكيف بإمكاننا تنفيذ ٢٧ سدّاً وبحيرة في ظلّ وجود خلافات بين الوزارات؟ إذاً يجب أن يشكّل مجلس وطني يمثّل الوزارات كلّها ويقوم باتّخاذ القرارات. وأشدّد على أنّ هذا المجلس يجب أن يكون جزءاً من مجلس الأمن القومي، هكذا هو الواقع في الولايات المتّحدة الأميركية، في فرنسا، في روسيا، وفي سويسرا. فنحن نتكلّم على الأمور الإستراتيجية وليس على العملياتية، لأنّ الأخيرة متوافرة في كلّ الوزارات. فلنبدأ إذاً من الرأس، لأنّ القرار السياسي مشلول بسبب غياب مجلس وطني يقوم باتخاذ القرارات المركزية.

النقطة الخامسة، هي إدارة مؤسّسات المياه. إذ كيف بإمكاننا أن نقوم بإدارة الموارد المائية، ومؤسسات المياه تدار بهذه الطريقة في الوقت الحاضر؟ هذا أمر مستحيل، ونحن لدينا طروحات لإصلاح هذا الواقع.

نحن في «ملتقى التأثير المدني» مسرورون جداً بالشراكة مع المؤسّسة العسكرية، التي أصبحت حالياً تهتم ليس فقط بالأمن العسكري بلّ بالأمن الاقتصادي والاجتماعي، ولقد كانت سنة ٢٠١٥ إستراتيجية بالنسبة للجيش، وأتمنّى اليوم أن نصل إلى اتفاق حول هذه النقاط كي ننتقل لاحقاً للبحث في نقاط أخرى، وإذا لم نكن متّفقين على هذه النقاط فلا ضرورة للدخول في أي تفاصيل.

كلمة المهندس أحمد نظام

المهندس أحمد نظام

حضرة العميد الركن فادي أبي فرّاج مدير مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية،

حضرة الضباط،

أصحاب السعادة،

الزملاء والحضور الكرام،

أريد أن أستعرض سريعاً مجموعة من النقاط حول نطاق عمل مؤسّسة المياه في جنوب لبنان، قطاع المياه، قطاع المياه في نطاق المؤسّسة، السدود والنواقل المُقترحة في الجنوب، ومقارنة حول إدارة المنشآت الحالية مستقبلاً وتشغيلها وصيانتها.

يتضمن نطاق عمل المؤسّسة محافظتيّ الجنوب والنبطية، ونحن نخدم حوالى ٧٥٠ ألف مواطن لبناني، مع العلم بوجود مشكلة في هذه الأرقام. كان يوجد سابقاً في جنوب لبنان أربع مصالح: مصلحة مياه صور، مصلحة مياه صيدا، مصلحة مياه جبل عامل، ومصلحة مياه نبع الطاسة، واستُحدث في أوائل العام ١٩٩٠ مشروع وادي جيلو. وسأعود بالذاكرة إلى العام ١٩٩٠، عندما كنت مدير مصلحة مياه «عين الدلبة»، بجانب مستشفى قلب يسوع، لأستعرض موضوع إدارة قطاعات المياه في لبنان. لقد كان نبع «عين الدلبة» الواقع تحت ثكنة حمانا امتيازاً في الأربعينيات، وكان يروي بالجاذبية كلّ منطقة الحازمية وبعبدا والفياضية والجمهور واليرزة وحارة السّت وصولاً إلى برج البراجنة. وكان هناك مشروع مماثل هو «نبع الطاسة» في بلدة اللويزة في جنوب لبنان، وكان أيضاً امتيازاً لـ «يوسف بك الزين» والد النائب الحالي «عبد اللطيف الزين»، كان النبع يروي بالجاذبية منطقة النبطية بأكملها ويصل حتى حدود مدينة صيدا. وكانت الفلسفة في ذلك الحين، الاعتماد على الينابيع العالية لسقي المناطق المنخفضة.

في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات دخلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID (النقطة الرابعة)، وأدخلت فلسفة الضخّ، فأصبحنا نضخّ

المياه من رأس العين على مستوى سطح البحر إلى مدينة بنت جبيل «صفّ الهوا» على ارتفاع ٧٨٠ متراً، أو من نهر الليطاني إلى ارتفاع ٨٢٠ متراً أسفل بلدة الطيبة من أجل إيصال المياه إلى بلدات الطيبة وشقرا وبلعويل وبرعشيت وغيرها من القرى المحيطة. ففي الأربعينيات كانت مصالح المياه امتيازات، أمّا في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات فأصبحت مصالح مستقلّة، ومنذ بداية العام ٢٠٠٠ أصبحت منشآت عامة استثمارية للمياه، ولكن السؤال المطروح: هلّ طرأ أيّ تعديل أو أُدخل أيّ تطوير على هذا القطاع، والكلّ يُسلّم بأنّ المياه هي الحياة؟

جرت أوّل مقاربة للتخطيط الإستراتيجي في العام ٢٠٠٠ عُرفت بالخطّة العشريّة، وقيل حينها أنّ هذه الخطّة ستُنجز في سنة ٢٠١٠. فقاموا بإنشاء «بركة» سُمّيت «سدّ شبروح»، بسعة ٨،٥ مليون م٣، وأذكر إحدى الزيارات التي قمنا بها إلى المغرب في سنة ٢٠٠٤ مع زملائنا المدراء العامّين، وهنا لا أوجّه نقداً إلى وزارتنا وزميلنا الدكتور فادي قمير، ولكنٍ فقط من باب المقارنة، لقد قمنا بزيارة أحد السدود في المغرب، كان قد أنجز منه ٥٠٠ مليون م٣، وكانوا يقومون بالتخطيط لسدّ آخر سعته حوالى ٥ آلاف مليون م٣، مع العلم بأنّ كميّة الهواطل في المغرب معروفة. لقد فاقت تكلفة بركة «شبروح»، بحسب المعلومات، الـ ١١٧ مليون دولار أميركي، ممّا يجعلها أغلى تخزين في العالم مقارنةً بالمتر المكعب.

أمّا جنوباً، فما هي كمية المياه المُتاح لنا استثمارها؟ أنا لا أريد العودة إلى الأعوام ١٩٧٣ و١٩٧٥ و١٩٧٨ و١٩٨٢ و١٩٩٣ و١٩٩٦ وعام التحرير في الـ٢٠٠٠ وحرب تموز ٢٠٠٦، حيث عانت مؤسّسات إدارة المياه في الجنوب الكثير خلال تلك الأعوام. حالياً ٨٥٪ من المياه التي يتمّ توزيعها جنوباً هي مياه جوفيّة، وأغلب الآبار هي آبار عميقة، أي كلفة الضخّ منها أمر خيالي. فلكي نسحب مياه الـ artisan الموجودة في برك رأس العين، والتي هي مياه مُفَجَّرة طبيعياً على ساحل البحر وغير محفورة، إلى منطقة بنت جبيل يجب ضخّ المياه إلى ارتفاع ٧٨٠ متراً، وعلى أربع مراحل: الأولى من رأس العين إلى صدّيقين، والثانية من صدّيقين إلى كفرا، ومن ثمّ إلى رميش وعيتا الشعب، وأخيراً إلى بنت جبيل والقرى المحيطة بها. وتجدر الإشارة إلى أنّه وخلال هذه المراحل إذا لم يوجد تنسيق في التيار الكهربائي في نقطة واحدة من النقاط الأربع وقعت المشكلة. ونحن ورثنا فلسفة مفادها أنّه عندما تقع أي مشكلة في المياه علينا أن نحفر بئراً، فأصبح لدينا ٣٠٠ بئر ارتوازي، تستنزف من الاحتياط الإستراتيجي الوطني ما يقارب الـ ٩٠ مليون م٣ سنوياً، الأمر الذي يمسّ الأمن القومي المائي، مع ما تتكبّده المؤسسة من أكلاف باهظة من إدارة وتشغيل وصيانة.

أريد أن أقارب ما لُحظ بالخطّة العشرية، أو في ما عُرف مؤخراً بالإستراتيجية الوطنية للمياه، والتي أُنجزت في العام ٢٠١٢. فإذا أخذنا على سبيل المثال مشروع «ناقل ٨٠٠» بمعزل عن النقاش حول نوعيّة المياه، وسأعتبر جدلاً

أنّهم قاموا بتنظيف الحوض وأعطونا مياهاً صالحة للشرب وللريّ، مع أنني أشكّ أن تكون نوعية المياه صالحة، فحصّتنا من مياه الشفّة بموجب المراسيم النافذة تبلغ ٢٠ مليون م٣. وإذا أخذنا ناقل «بسري– أنان» الناقل الجنوبي، لأنّه من «أنان» هناك ناقل شمالي وناقل جنوبي، تكون أيضاً حصتنا ما بين ٢٠ إلى ٢٥ مليون م٣. إنّ هذه الكمية التي تقارب الـ٤٠ مليون م٣ من المياه سنوياً توازي ٥٠٪ من المياه التي نستنزفها من الحوض الجوفي الذي يجب الحفاظ عليه.

إنّ مياهنا الجوفية متجدّدة، ولكن الاستمرار بهذا النزف يعتبر كارثيّاً، ونحن كمؤسّسة نعرف الكمية التي نقوم بسحبها، ومن المستبعد أن يكون بإمكان أي مسؤول في إدارة مياه لبنانية أن يحدّد الكمية التي يسحبها من مياهه الجوفية، لأنّ لا أحد يعلم عدد الآبار المحفورة، وحالياً هناك دراسة تقوم بها الوزارة مشكورة حول مسح الآبار والمياه الجوفية وكيف يتمّ استنزافها. ولكن لا يمكن أن تصل هذه الدراسة لأكثر من نسبة ٩٠٪ ممّا يوجد على أرض الواقع، لأنّ هناك أعداداً كبيرة من الآبار في المزارع وفي القصور حُفرت مع رخص ومن دون رخص. لدينا ٣٠٠ بئر ارتوازي للمؤسّسة على مساحة ٢٠٠٠ كلم٢ أي إذا احتسبنا عدد القرى والبلدات ضمن نطاق عمل المؤسّسة، فهناك قرى تحصل على بئر ونصف، فأصبح عدد الآبار أكثر من المطلوب، وهذا بدوره أمر مُكلف.

في المقابل، نحن نستطيع أن نحصل على ٤٥ مليون م٣ من المياه من مصدرين سطحيين، من دون استعمال سدّ «إبل السقي» أو سدّ «الخردلي»، ولا حتى كمية المياه التي هي من حقّ الدولة اللبنانية أن تأخذها من نهر الوزّاني، لأنّ اتفاقية «جونستون» تُقرّ بأنّه من حقّنا أن نأخذ سنوياً ٥٣ مليون م٣، بينما نحن لا نأخذ إلّا حوالى ٣،٥ مليون م٣ من تلك المياه. لقد ذكر زميلنا المهندس وسام كنج بأنّنا وفّرنا ٦ مليون دولار أميركي في فاتورة الكهرباء لأنّنا سقينا بالجاذبية من سدّ شبروح، فتصوّروا أنّ ٨ ملايين م٣ وفّرت لنا ٦ مليون دولار، فكم يمكن أن توفّر لنا الـ ٤٥ مليون م٣ من فاتورة الكهرباء، وكم من الممكن أن تسهم هذه الكمية بالحفاظ على الحوض الجوفي الذي أصبح مُستنزفاً؟

يشتكي أهل «برج البراجنة» من نوعية المياه لديهم، كونها مالحة وكلسيّة، وذلك بسبب دخول مياه البحر إلى الحوض الجوفي، مع العلم أنّ الحفر ممنوع قانوناً تحت خط السكّة الموجود في المنطقة، وبالتالي عند دخول مياه البحر إلى الحوض الجوفي ستقع المشكلة الخطرة والكبيرة، لأنّه لا يمكن تحليتها مهما قمنا بإعادة شحن المياه. المنطقة الوحيدة في لبنان التي تقوم بإعادة شحن المياه هي قناة «الديشونية» على تقاطع «غاليري سمعان»، فهناك آبار عمقها على ما أعتقد حوالى ٤٠٠ متر، وكلّ الفائض من قناة الديشونية يُسحب من ثلاثة آبار.

أمّا حول موضوع سوء الإدارة، فمؤسسات المياه منذ العام ١٩٥٩ مصالح

مستقلّة كان ملاكها مدير، ورئيس دائرة فنيّة، ورئيس دائرة إداريّة، ورئيس دائرة ماليّة، لكنّها وحتى العام ٢٠٠٠ لم يطرأ عليها أي تطوير إطلاقاً، فكلّ التقنيات التي أتاحتها العلوم لم تُستخدم في هذا القطاع نهائياً.

ختاماً، ظهرت بدعة العمال «غبّ الطلب» لتغطية العجز في الإدارة، ممّا أدّى إلى إرهاق الإدارة واستنزافها بغية تأمين المياه للمواطن، أضف إلى ذلك مشكلة الكهرباء التي هي أيضاً من أكبر العوائق أمام تأمين الخدمة للمواطنين. هذه صورة عامة عن مشاكل مؤسّسة مياه الجنوب، وفي اعتقادي أنّها مشاكل مشتركة بين أغلب مؤسّسات المياه في لبنان.

كلمة المهندس جمال كريّم

المهندس جمال كريّم

نحاول اليوم أن نسهم بانجاز الهدف الذي وضعه مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في هذا المجال، ونستعرض ذلك برسالة صغيرة؛ إنّ تأمين احتياجات البشرية من المياه يزيد الضغط على الموارد المائية، ويُحدث تغيّرات في نوعيات المياه وكمياتها، ويدخل استعمالات هذه السلعة الحياتية بحلقة يصعب التحكّم بها.

تؤكّد الوقائع أنّ الموارد المائية في لبنان محدودة وأنّ حجم الطلب على المياه من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية يتنامى بوتيرة متسارعة وذلك لارتباطه بتزايد عدد السكان، وبالتطوّر الاقتصادي والاجتماعي، وبالتقدّم الحضاري والثقافي الذي أضحت متطلّباته تفوق قدرة المجتمع والاقتصاد الوطني على مواكبته وتلبيته، الأمر الذي يسهم أيضاً في تدنّي الكفاءة في إدارة هذه الموارد.

كما تنذر الدراسات التي أعدّت حول التوازن بين الموارد المائية المتوافرة في لبنان والطلب على هذه المادة الحياتية المهمّة بحصول نقص في كميات المياه التي يمكن توفيرها لمختلف الاستعمالات إذا لم تتّخذ الإجراءات والتدابير العاجلة التي تكفل تحسين إدارة القطاع، الأمر الذي يستوجب تضافر جهود جميع المراجع والهيئات المعنية لتحقيق هذا التحسين ولتفادي النقص.

أكّدت المؤتمرات الدولية والمحلية ضرورة اعتماد مفهوم الحوض المائي كوحدة للتخطيط والإدارة المتكاملة، وشدّدت على أهمية صون قدرات المصادر المائية على التنقية الذاتية للمياه الملوّثة، وحماية الملكية العامة للمياه، وضمان استدامة النظم البيئية خلال عمليات التنمية والاستثمار.

إنّ الأزمة البيئية المتنامية والفقر الذي يتزايد في مختلف المناطق، ريفية كانت أم عمرانية، والتفرقة بجميع أشكالها، تشير إلى الحاجة الملحّة لاعتماد مقاربة مختلفة تضمن تحكّماً أفضل باستعمالات المياه، وتؤدي

إلى خلق تغيير نموذجيّ في إدارة الموارد المائية يستند إلى مفهوم الإدارة المتكاملة ويستعين في تحديد الأولويات والسياسات المائية بمبادىء أساسية أهمها:

أولاً: أن تعالج المسائل الخاصة بالمياه على أنّها سلعة اقتصادية واجتماعية وبيئية.

إنّ تقديم خدمات المياه وإنشاء البنى التحتية التي تحتاج إليها هذه الخدمات هو في الأساس فعل اقتصادي، في ما يشكّل الحصول على حصة تموين أساسية منها في الوقت نفسه حقاً إنسانياً يجب احترامه، ويفرض منذ حين أخذ القيمة الاقتصادية لاستعمال المياه في المنازل أو لتلبية الحاجات الصحية المختلفة في الحسبان لدى تقدير القيم الاقتصادية لاستعمال المياه بشكل عام. وحتى لو كانت خدمة تموين المياه مدفوعة الأجر يقتضي أخذ قدرة السداد عند الناس بعين الاعتبار وإشراك المستفيدين في تحديد هذه البدلات، لأنّه من الضروري إعداد السياسات وتصميم البرامج المائية بالاستناد إلى مبدأ توفير الكميات الأساسية من المياه، باعتبار هذه السلعة ملكاً عاماً وحقاً إنسانياً، بحيث لا تطبّق الكلفة العالية للمياه في حالات الاستجابة للحاجات الإنسانية.

ثانياً: أن يتمّ تأسيس السياسات المائية والأطر التشريعية على الإدارة الكلّية للمياه.

إنّه ولمن الضروري أن تدار المياه على أساس أنّها كلٌ لا يتجزأ، كون الشروع في تنفيذ أعمال في قطاع أو ميدان مائي معين يؤثّر على استدامة المياه وعلى نوعيتها وكميتها في قطاعات مائية أخرى، من هنا تبرز أهمية التنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسّسات والسلطات والهيئات المحلية. ولا شكّ بأنّ الحكومة ومختلف الوزرات المعنية، والمؤسّسات العامة الاستثمارية للمياه، والسلطات المحلية، ومختلف فئات المستفيدين، تشكّل الهيئات الفاعلة الأساسية في إدارة المياه، إلا أنّه ولتحقيق مزيد من الكفاءة يمكن إسناد التموين بالمياه للقطاع الخاص، ويحتفظ القطاع العام في هذه الحالة بمسؤولياته في مراقبة النوعية والتنظيم والإشراف على المشغّلين الخاصّين، بما يتيح للحكومة أن تضمن الاستجابة لتلبية حاجات جميع المواطنين من المياه، خصوصاً وأنّ الشركات التي تسعى إلى الربح ليس لها مصلحة بتزويد منازل ذوي الدخل المحدود لتغطية الاستعمالات المنزلية أو لمن يستخدم المياه للاستعمالات اليومية الأساسية. كما أنّ تعزيز مؤهّلات وكفاءاته القطاع العام، والذي يزداد أهمية مع اتّساع اللجوء إلى الخصخصة، سيسمح بالتحقّق من أن المستخدمين يستفيدون من الجهود المبذولة بشكل عادل، مع الإشارة إلى أنّ تنفيذ هذه المقاربة يتطلّب تحقيق ترابط منطقي بين مختلف الهيئات.

ثالثاً: أن يتمّ الإقرار بالدور المركزي لمستخدمي المياه في مجالات التموين، الإدارة، والحفاظ على المياه.

يقتضي هذا الأمر تنظيم حملات توعية إعلامية بهدف تقليص استخدام المياه، إضافة إلى تنفيذ البرامج التي تزيد من معارف المستخدمين وتنمّي مؤهلاتهم في رفع مستوى مشاركتهم وفي تحقيق الإدارة الفعّالة والناجعة للمياه، كما أنّ اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية كسياسة وكدليل تطبيقي يساعد في معالجة المسائل الآتية:

- تحقيق تحكّم أفضل بالمياه وتنسيق أكبر بين مختلف قطاعاتها كالتموين بمياه الشرب، والتجهيزات الصحية، والريّ، والحفاظ على الأنظمة البيئية.
- التنافس والمواجهات الكامنة بين مختلف الأطراف المعنية في القطاعات وبين الأفراد والتجمعات.
- التردّي البيئي الذي يهدّد الحياة في البلد.
- التفاوت الاجتماعي لجهة قضايا الاقتسام المنصف للموارد، والتحكّم بها، والاستفادة منها، والأكلاف، واتخاذ القرارات.
- التنمية المستدامة للموارد المائية التي تشكّل مفتاحاً لاقتلاع الفقر.

أمّا في ما يتعلّق بالخدمة فيمكن أن نورد النقاط الآتية:

النقطة الأولى، العالم بأسره يقول أنّ لدى لبنان مصادر وموارد مائية كافية، وهذا الوطن يوصف بأنّه قصر مائي لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أنّ الطبيعة توفّر لكلّ لبناني ٩٥٠م٣ في السنة، وبما أنّ الأمم المتحدة حدّدت حدّ الفقر بالمياه بـ ١٠٠٠م٣، إذاً فإنّ لبنان يقع تحت خط الفقر بالمياه.

النقطة الثانية، يجب ألا ننسى بأنّ لبنان عانى حرباً استمرّت لمدة ٢٠ سنة، توقّفت خلال هذه السنوات كلّ الأعمال في مختلف المجالات، إن لجهة التشريع والإصلاح، أو لجهة تنفيذ البنى التحتية، أو حتى مواكبة تطوّر البنى التحتية مع النموّ السكاني والاقتصادي. وعلى الرغم من أنّ في لبنان موارد، إلا أنّ الخدمة غير كافية، إذ إن ثمة مناطق كبيرة لا خدمات فيها، وبلدات وقرى شبكاتها غير مؤمنة، فكان لا بدّ من التفكير بإدخال إصلاح إلى قطاع المياه وإعادة تنظيمه، ولهذا السبب أصدرت الحكومة اللبنانية قانوناً يحمل رقم /٢٢١/ لتنظيم قطاع المياه، ولكي نفهم هذا القانون، يجب أن نعي كيف كان الوضع قبله وبعده.

سابقاً كان القانون عبارة عن ٢٠٠ هيئة محليّة لإدارة قطاع المياه، وكانت الصلاحيات على قطاع المياه مبعثرة، إن على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، وكان هناك غياب في التنسيق بين هذه المراجع، كما وكان هناك فصل بين المُوظِّف والمُستثمر. فالمُوظِّف كان الوزارة، ومجلس الإنماء والإعمار، ومجلس الجنوب، وإلخ... فهم الذين كانوا ينفّذون المشاريع ويسلّمونها للهيئات المحلية وللمصالح التي بدورها كانت توظّفها وتستثمرها، وكان لدينا ثلاث سلطات وصاية ومراقبة على مصالح

المياه، ومرجعيتان منفصلتان: واحدة لإدارة الشرب، وأخرى لإدارة الصرف الصحي.

أمّا بعد إقرار القانون، فتمّ دمج الهيئات المحلية في أربع مؤسّسات إقليمية جمعت فيها صلاحيات التخطيط والاستثمار، وأخضعت لسلطة وصاية واحدة وسلطة رقابة واحدة، كما أُعطيت مهمة إدارة القطاع وفق مبادئ الإدارة المتكاملة لحلقة المياه. إذاً هناك إصلاح tentative أو premiere tentative قد تمّ في لبنان لتغيير هذا الواقع.

أمّا الصعوبات القائمة، فنوجزها كما بالآتي:

أولاً، صعوبات تشريعية: إنّ التشريع الحالي لا يتلاءم مع إدارة الفعالية الاقتصادية، وكذلك التنظيم غير كاف للصرف الصحي.

ثانياً، صعوبات فنية: إن منظومات مياه الشرب قديمة وبالية، وهناك مناطق واسعة من دون خدمة نهائياً أو لديها خدمات جزئية وتجهيزات غير كافية.

ثالثاً، صعوبات تجارية:تعتبر نسب الفوترة والتحصيل في قطاع المياه ضعيفة نسبياً.

رابعاً، صعوبات مالية: يشكّل العجز في الموازنة وعدم توافر المحاسبة التحليلية في الموارد البشرية عقبة كبيرة، أضف إلى ذلك النقص الكبير في التمويل الذي يناهز الـ ٧٠٪، أمّا في ما يتعلّق بالتواصل فهناك حذر من قبل المستفيدين تجاه خدمة المياه العامة المُقدّمة.

وإذا اطّلعنا على كلّ هذه الصعوبات نرى أننا أمام تحدٍ بسيط، هو أن نحسن الإدارة في جميع المجالات بطريقة مستدامة وفعّالة، وفي أقصى سرعة ممكنة، لأنّ احترام الوقت مهم، وكذلك احترام مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

تتجلّى مهمة مؤسّسة مياه لبنان الشمالي في إدارة مياه الريّ والشرب والصرف الصحي ضمن نطاق مساحته ٢٠٠٠ كلم٢، ويقطن فيه حوالى ٩٥٠ ألف نسمة، يحصل ٥٨٪ منهم فقط على خدمة المياه العامة، و٥٨٪ هم موصولون بالشبكات المنزلية: ٨٩,٠٠٠ في مدينة طرابلس و٢٣,٠٠٠ خارج المدينة، ويبلغ عدد الاشتراكات ١١٨,٠٠٠ اشتراك رُكّب عدّادات لـ٤٩,٠٠٠ اشتراك فقط، أيّ حوالى ٤٢٪، وهذا لا يعني أنّه «يتفوتر» على أساس العدّادات المركبّة، لأنّ التعرفة المطّبقة هي مقطوعة. ويبلغ حجم المياه المُنتجة ٧١ مليون م٣ في السنة، بينما يبلغ حجم المياه «المفوتر» ٤١ مليون م٣، أي أنّ نسبة «الفوترة» تناهز ٥٧٪، في حين أنّ حوالى ٦٠٪ فقط من المشتركين يسدّدون فاتورتهم السنوية. أمّا بالنسبة للعرض والطلب، فيجب تأمين ٢١٤,٠٠٠ م٣ في اليوم، في حين أنّ قدرة المصادر المائية تبلغ ١٩٥,٠٠٠ م٣، وأنّ مردود الشبكة ١٥٧٪ ممّا يستلزم إنتاج ٣٧٥,٠٠٠ م٣ في اليوم.

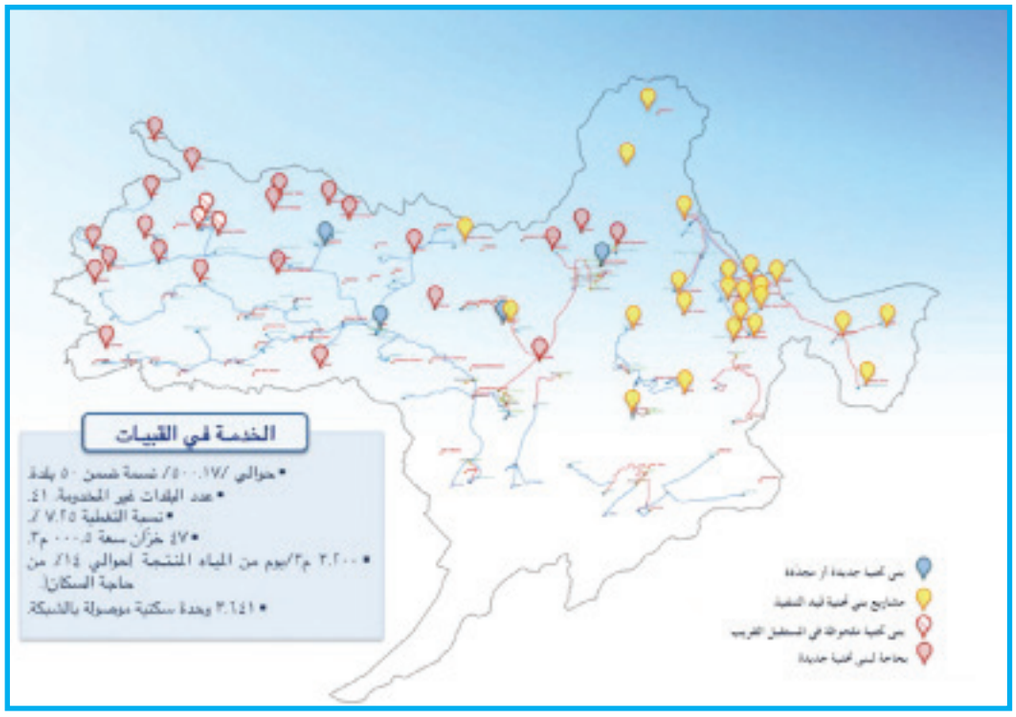
الخدمة في القبيات
• حوالي ٥٠٠.١٧/ نسمة ضمن ٥٠ بلدة
• عدد البلدات غير المخدومة ٤١.
• نسبة التغطية ٧.٢٥ ٪
• ٧٪ خزّان سعة ٥٠٠٠ م٣.
• ٢.٢٠٠ م٣/يوم من المياه المنتجة أحوالي ١٤٪ من حاجة السكان.
• ٣.٦٤١ وحدة سكنية موصولة بالشبكة.
بئر قديمة جديدة أو محددة
خطوط بئر قديمة قيد التنفيذ
بئر قديمة مقترحة في المستقبل القريب
بحاجة لبئر قديمة جديدة

الخدمة في حلبا
• حوالي ٥٠٠.٤٨/ نسمة ضمن ١٨ بلدة
• عدد البلدات غير المخدومة ٧١
• نسبة التغطية ٢٢٪
• ٢١ خزّان سعة ٦٠٠.١٧ م٣.
• ١٠.٠٠٠ م٣/يوم من المياه المنتجة أحوالي ٣٩٪ من حاجة السكان.
• ٩.٩٩٦ وحدة سكنية موصولة بالشبكة.
بئر قديمة جديدة أو محددة
خطوط بئر قديمة قيد التنفيذ
بحاجة لبئر قديمة جديدة

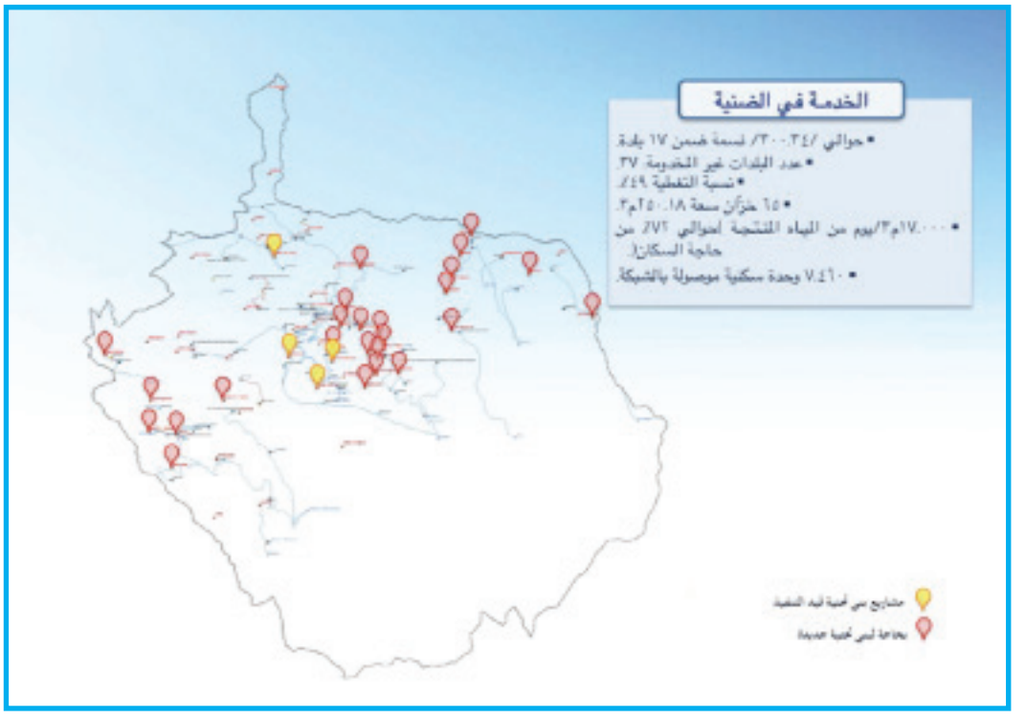
الخدمة في الضنية
• حوالي ٣٠٠٣٤/ نسمة ضمن ١٧ بلدة
• عدد البلدات غير المخدومة ٣٧
• نسبة التغطية ٤٩٪
• ١٥ خزان سعة ١٨٠٥٠م٣
• ١٧٠٠٠م٣/يوم من المياه المنتجة أحوالي ٧١٪ من حاجة السكان)
• ٧٤٦٠ وحدة سكنية موصولة بالشبكة

الخدمة في المنية
• حوالي ١٦٠٠٠/ نسمة ضمن ١٠ بلدة
• عدد البلدات غير المخدومة ٢
• نسبة التغطية ٣٦٪
• ٥ خزانات سعة ٤٠٠٠ م٣
• ٧٥٠٠ م٣/يوم من المياه المنتجة أحوالي ٤٥٪ من حاجة السكان)
• ٣٦٠٤ وحدة سكنية موصولة بالشبكة

الخدمة في بشرّي
• حوالي ٢٠٠٠-١٤٠٠/ نسمة ضمن ١٠ بلدات
• عدد البلدات غير المخدومة ٨
• نسبة التغطية ٣٧٪
• ١٦ خزان سعة ١٠٠٠-٤ م٣
• ٩٦٠٠ م٣/يوم من المياه المنتجة لحوالي ٧٣٪ من حاجة السكان.
• ٣٠٥٧ وحدة سكنية موصولة بالشبكة
بئر قيد الخدمة / محددة
بحاجة لبئر قيد الخدمة

الخدمة في زغرتا
• حوالي ٤٠٠-٤٠/ نسمة ضمن ٥٥ بلدة
• عدد البلدات غير المخدومة ١٣.
• نسبة التغطية ٢١.٥٨٪
• ٢٩ خزان سعة ١٠٠-١١ م٣
• ٩٨٨٠ م٣/يوم من المياه المنتجة لحوالي ٤٢٪ من حاجة السكان.
• ١٠٠٨-١٠ وحدة سكنية موصولة بالشبكة
بئر قيد الخدمة / محددة
مشاريع بئر قيد الدراسة
بحاجة لبئر قيد الخدمة

الخدمة في الكورة
• حوالي ٥٠٠٫٥٣٢/ نسمة ضمن ٤٧ بلدة.
• عدد البلدات غير المخدومة ١١.
• نسبة التغطية ٩٣٪.
• ٥٨ خزّان سعة ١٧٠٧٠ م٣.
• ٢٢٫٧٠٠ م٣/يوم من المياه المنتجة (حوالي ٨٧٪ من حاجة السكان).
• ١٣٫٢١١ وحدة سكنية موصولة بالشبكة.
بئر قديمة جديدة أو مجددة
مشاريع بئر قديمة قيد التنفيذ
بعلبك آبار قديمة جديدة

الخدمة في البترون
• حوالي ٤٠٠٫٠٠٠/ نسمة ضمن ٩٣ بلدة.
• عدد البلدات غير المخدومة ٠.
• نسبة التغطية ١٠٠٪.
• ٨٣ خزّان سعة ١٠٠٫١٠٠ م٣.
• ٢٠٫٥٠٠ م٣/يوم من المياه المنتجة (حوالي ٩٨٪ من حاجة السكان).
• ٩٫٩٩٧ وحدة سكنية موصولة بالشبكة.
بئر قديمة جديدة أو مجددة
مشاريع بئر قديمة قيد التنفيذ
بئر قديمة مقترحة في المستقبل القريب

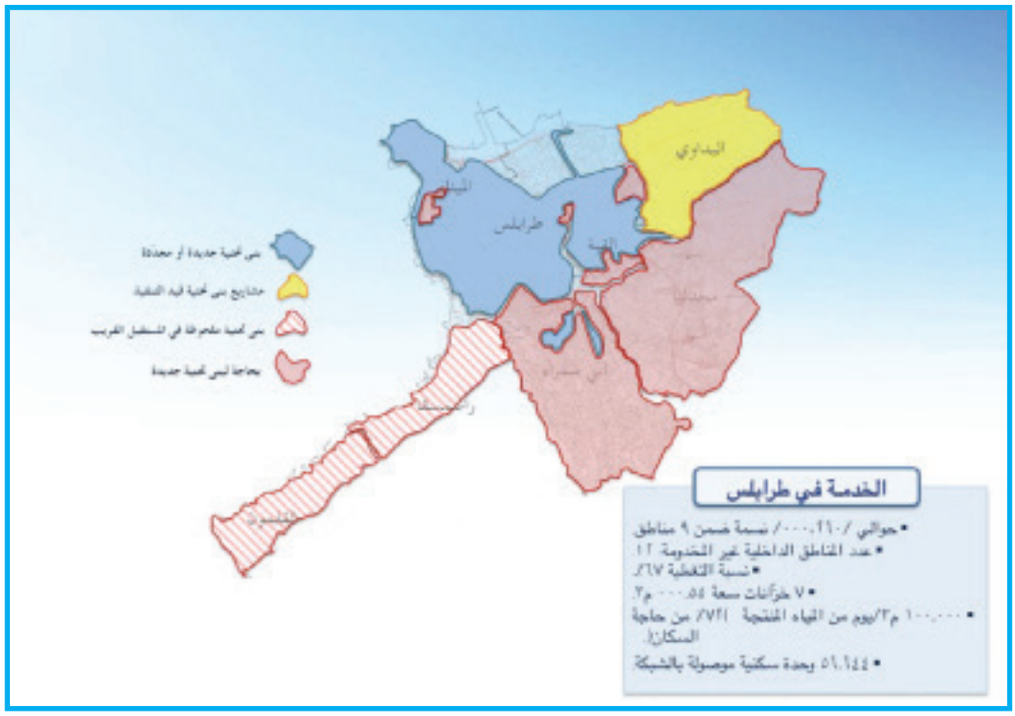
البداوي
طرابلس
مشاريع بنى تحتية قيد الدراسة
بحاجة لبنى تحتية جديدة
الخدمة في طرابلس
• حوالي ٢١٠,٠٠٠/ نسمة ضمن ٩ مناطق
• عدد المناطق الداخلية غير المخدومة ١٢
• نسبة التغطية ٦٧٪
• ٧ خزانات سعة ٥٤,٠٠٠ م٣
• ١٠٠,٠٠٠ م٣/يوم من المياه المنتجة ٧٢١٪ من حاجة السكان!
• ٥١,١٤٤ وحدة سكنية موصولة بالشبكة

كلمة المهندس مارون مسلّم

المهندس مارون مسلّم

سأعرض لحضرتكم نبذة عن مؤسّسة مياه البقاع، التي هي كناية عن ثلاث مصالح وبضع لجان، اندمجوا تحت اسم مؤسّسة مياه البقاع، وذلك وفق القانون ٢٢١ وتعديلاته.

البيانات الفنية: لدينا حوالى ٤٠ نبعاً و٤٠٠ بئر، وتبلغ كميات المياه المُنتجة ٦٨ مليون م٣ في السنة، ونصف الآبار والينابيع والخزّانات تحتاج إلى تحسين، بينما يبلغ طول شبكات مياه الشفّة حوالى ٣٠٠٠ كلم، موزّعة على المناطق، كما أنّ النطاق الاستثماري للمؤسّسة موزّع إلى ١١ قسماً.

البيانات المالية: مؤسّسة مياه البقاع هي الأضعف بالنسبة للجباية، ففي سنة ٢٠٠٤ كانت نسبة الجباية تقدّر بحوالى ١٧،٥٪، ولكنّنا قمنا برفعها لحوالى ٣٥،١٨٪، ولكن هذه النسبة تشمل فقط الأشخاص المشتركين، كونه يوجد العديد من الأشخاص الذين يستفيدون من مياه الشرب من غير المشتركين.

أمّا بالنسبة للتعرفة، فهي الأدنى بالمقارنة مع المؤسّسات المائية الأخرى، لأنّها حُدّدت بـ ١٨٠ ألف ليرة لبنانية للمتر المكعب من مياه الشرب، أمّا في المؤسّسات الأخرى فهي تتخطى الـ ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية، ويبقى وضع مؤسّستنا صعباً على الرغم من التسهيلات التي نقدّمها للمواطنين.

تأخذ المؤسّسة بدلاً رمزياً مقطوعاً للصرف الصحي حُدِّد بـ ١٥٠ ألف ليرة لبنانية لكلّ وحدة سكنية مشتركة بمتر مكعب واحد وغير مشروكة على محطة تكرير الصرف الصحي، وأضيف هذه السنة ٦٠ ألف ليرة للمشتركين على محطات التكرير للصرف الصحي.

اعتُمدت تعرفة العدّادات، بحسب نظام الاستثمار في مؤسّستنا وفي المؤسّسات الأخرى، وفق مساحة الوحدة السكنية بالمتر المربع، فمثلاً إذا كنّت تملك شقّة مساحتها أقلّ من ٢٠٠ متر مربع، فيجب أن تشترك بمتر مكعب واحد من المياه في اليوم، أيّ ٣٦٥ م٣ في السنة، وعند تطبيق تعرفة العددات، وفق المساحة وما يوازيها من أمتار مكعبة، يضاف على كلّ مواطن يستهلك أكثر من ٣٦٥ م٣ في السنة، ألف ليرة لبنانية إضافية على كلّ متر مكعب.

تتفاوت نسب الجباية بحسب أقسام المؤسّسة، نعرضها بإيجاز على النحو الآتي:

نلاحظ في أقسام الهرمل، بعلبك، اللبوة، شمسطار، ودير الأحمر أنّ عدد المشتركين قليل، كما وإنّ نسبة الجباية متدنيّة أيضاً، لكن عدد المشتركين في تطوّر نسبي، فقد كان العدد في العام ٢٠٠٩ يساوي ٦٦,٨٩٠ مشتركاً، أمّا في العام ٢٠١٤ فقد ارتفع العدد ليبلغ ٧٨,٨٨٦ مشتركاً. ونحن نعتمد التعرفة المُخفّضة للإشتراك التأسيسي لكيّ نُحفِّز المواطن على الاشتراك، ونعتمد أيضاً أسلوب إزالة المخالفات والتعدّيات ولكن بشكل خجول.

الكوادر البشرية: الوضع صعب في هذا الإطار، فالملاك يلحظ ٧٨٤ موظّفاً لكن المُحقّق فعلياً هو ٢٢٢ موظّفاً فقط، أمّا حالياً فيبلغ عدد العمال غبّ الطلب في مؤسسة مياه البقاع ١٤٠ عاملاً، هكذا هو نمط التطوّر في الموارد البشرية منذ العام ٢٠١١ ولغاية العام ٢٠١٥.

قطاع الصرف الصحي: لدينا في مؤسّسة البقاع العديد من محطّات تكرير الصرف الصحي، نذكر منها: محطة اليمونة، إيعات، أبلح، الفرزل، مشغرة، جب جنين وصغبين، منها ما يعمل عبر مُشغّل، ومنها ما يعمل عبر البلدية، ومنها تديرها وتشغّلها المؤسّسة كمحطة اليمونة كونها محطة صغيرة. وهناك محطّات أخرى قيد التنفيذ أو التنظيم: محطة زحلة، المرج، الهرمل، وتمنين التحتا. أمّا بخصوص المواقع الجغرافية لمحطّات الصرف الصحي، فحوضنا مغلق ويختلف عن باقي أحواض المؤسّسات الأخرى التي تطلّ على البحر، وبالتالي فإنّ معالجة الصرف الصحي أمرٌ ضروريّ، لأنّه قد يلوّث مياهنا الجوفية.

في الختام، إنّ وضع مؤسّسة مياه البقاع صعب وموازنتنا ضعيفة، وقد اعتمدت هذه المؤسّسة على الشركاء والدائنين مثل: الدولة اللبنانية، ووزارة الطاقة والمياه، ومجلس الإنماء والإعمار، بالإضافة إلى مختلف الجهات المانحة، على سبيل المثال الـ «USAID» أو الإتحاد الأوروبي أو الـ «UNICEF» أو الصليب الأحمر الدولي، الذين يقدّمون المساعدة عن طريق الهبات وبمبالغ معيّنة، كما سنرى في الجدول أدناه. بينما تموّل الحكومة اللبنانية، عبر مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الطاقة والمياه، أبرز المشاريع المائية للمؤسّسة. هذه المشاريع كلّها هي شبكات للحدّ من الهدر التقني والفيزيائي، كما يوجد مشاريع قيد التحضير منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مشروع لمنع التلوّث في بحيرة القرعون مموّل من قبل البنك الدوليّ بقيمة ٥٠ مليون د.أ.، تمّت الموافقة المبدئية عليه، لكنّه بحاجة إلى قرار من مجلس الوزراء.
- مشروع أطلقته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحت اسم «Lebanese Water Project»، بقيمة ٦٧ مليون د.أ.، لخدمة المؤسّسات الأربع والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

- مشروع GIZ لتأمين خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية للمجتمعات المُضيفة.
- مشروع Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC) بقيمة مليوني د.أ..
- مشروع MADAD ويموّله الإتحاد الأوروبي.

أمّا أبرز التحدّيات التي نواجهها، فهي تأثير النزوح السوري على المجتمعات المُضيفة، علماً بأنّ مؤسسة مياه البقاع تضمّ أكبر نسبة من النازحين السوريين، فبحسب الـ UNHCR بلغ عدد النازحين المسجّلين ٣٧١,٦٢٧ نازحاً، وأعتقد بأنّ عددهم أكثر من ذلك كونه يوجد العديد من النازحين غير المسجّلين، وهم موزّعون في أقضية راشيا، البقاع الغربي، الهرمل، زحلة وبعلبك. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الكمية المستهلكة للمياه لكلّ نازح سوريّ توازي ٥٠ ليتراً في اليوم، فإذا كان عدّد النازحين كما أشرنا سابقاً يبلغ ٣٧١,٦٢٧ نازحاً، فكمية المياه المُستهلكة يومياً تبلغ ١٨,٥٨١,٣٥٠ ليتراً، فالوضع صعب جداً بخاصة إذا أضفنا إلى ذلك مشاكل الصرف الصحي.

إنّ التراجع في مخزون المياه الجوفية كبير فعلاً، كما أشار زميلي المهندس أحمد نظام في مداخلته، ويؤكّد هذا الموضوع دراسة أجريت في مصلحة مياه الليطاني بالتعاون مع الـ USAID في العام ٢٠١٤، التي اعتُبِرت سنة شحّ في المياه، علماً أنّ هذه الدراسة أجريت على آبار كلّ من: سرعين التحتا، عمّيق، الفرزل، جزين، جب جنين، إيكاردا في تربل، وكامد اللوز.

أمّا بالنسبة لباقي التحدّيات التي تواجهها مؤسّسة مياه البقاع فتشمل:

- تدنّي نسبة الجباية.
- تدنّي عدد المشتركين.
- نقص حاد في عدد الموظفين.

- مياه من دون إيرادات ناتجة عن الهدر التقني، الذي نحن في صدد معالجته، والهدر التجاري الذي يحتاج إلى مؤازرة أمنية وقضائية، ونحن نستعين بالجيش لضبط المخالفات في منطقة اليمّونة، وفي كامل النطاق الاستثماري في البقاع الغربي، وفي قضاء زحلة.
- تزايد عدد النازحيين السوريين الذي فاق نصف عدد سكان البقاع، ممّا يزيد الطلب على المياه.
- خطر التلوّث الناتج عن عدم وجود محطّات تكرير مياه الصرف الصحي في معظم المناطق، والناتج أيضاً عن مياه الصرف الصحي من مخيمات النازحين السوريين.
- الهيكلية الحالية للمؤسّسة لا تلحظ موظفين في قطاعي الصرف الصحي والريّ، وكذلك عدم توافر الإمكانيات المالية لتعيين يد عاملة بديلة.
- التراجع الكبير في مخزون المياه الجوفية في الحوض الأعلى لنهر الليطاني.
- التعثّر في تطبيق الأنظمة والقوانين، وخصوصاً أن السياسيين يتدخّلون في الشاردة والواردة.

أمّا المقترحات والحلول فتشمل النقاط الآتية:

- إقرار الهيكلية الإدارية المُقترحة.
- الحدّ من نسبة المياه من دون إيرادات، من خلال قمع المخالفات ونزع الوصلات غير الشرعية.
- زيادة عدد المشتركين.
- تأهيل كل المنشآت المائية وتحديثها: شبكات، خزانات، ...
- تكثيف الجباية وزيادة نسبتها.
- توظيفات جديدة عبر مجلس الخدمة المدنية، أو عبر اليد العاملة غبّ الطلب.
- ترشيد استهلاك المياه عبر حملات التوعية.
- تركيب عدادات مياه للمشتركين وتطبيق تعرفة مبنيّة على الاستهلاك الفعلي للمياه.
- اعتماد التعرفة المُخفّضة للاشتراكات التأسيسيّة الجديدة.
- توسيع نطاق الخدمة لتطال أكبر عدد ممكن من السكان غير المستفيدين، وتحسين مستوى الخدمة.
- التحضير لتولّي كامل مسؤوليات تشغيل شبكات مياه الصرف الصحي وصيانتها وخدمات المعالجة العائدة لها.
- تحقيق توازن مالي مستدام.
- تكريس المؤسّسة كمُقدّم خدمة المياه الوحيد في منطقة البقاع.
- تطوير الخطط والبرامج الضروريّة لتحسين الإدارة.

كلمة الرائد المهندس عبدالله الريحاني

سبق وتحدّث الزملاء المحاضرون عن مشاكل المياه، أمّا أنا فسأتحدّث عن المعطيات الجغرافية لدينا في مديرية الشؤون الجغرافية في ما خصّ موضوع المياه، نحن نقوم بجمع المعطيات من كلّ إدارات الدولة ونضعها بتصرّف الجميع، لكي تعرف جميع الإدارات ماذا لديها من معطيات، ليس فقط في ما يتعلّق بالمياه، بلّ في مواضيع عديدة أخرى. وسأعرض عليكم العمل الذي نقوم به في ما خصّ موضوع المياه:

أولاً، سأقدّم شرحاً موجزاً عن مديرية الشؤون الجغرافية وما تقوم به من أعمال. أنشئت مديرية الشؤون الجغرافية بموجب قانون سنة ١٩٦٢ وألحقت بوزارة الدفاع الوطني، وكان حينها معظم الكادر من المدنيين، أمّا الآن فقد تحوّل معظمه إلى كادر عسكري. المهمة الأساسية للشؤون الجغرافية هي الأعمال الجغرافية والجودزية، وهي تتولّى أيضاً جميع الأعمال العائدة لمختلف إدارات الدولة مثل صناعة الخرائط، وتعتبر المرجع الأساس لإصدار الخرائط العائدة لأيّ من الوزارات، وكذلك مهمات التصوير الفضائي أو الجويّ، وتقوم المديرية أيضاً بتنفيذ مشاريع الـ «GIS» أو تلزيمها لمؤسّسات خاصة. ولدى مديرية الشؤون الجغرافية مجلس استشاري فنّي وظيفته الأساس هي وضع الخطّة السنوية للأعمال التي تتولّاها المديرية لصالح الوزارات والإدارات العامة.

مصادر المعلومات عن المياه:

- مجموعة خرائط ١/٢٠,٠٠٠ القديمة، وهي تتألف من ١٢١ خريطة لكلّ لبنان.
- صور جويّة وفضائية متنوّعة ابتداءً من العام ١٩٦٥ ولغاية العام ٢٠٠٨.
- معلومات من أعمال الرصد الحقليّ على الأرض.
- معطيات من مختلف المؤسّسات والإدارات العامة.
- مشاريع نفذّتها مؤسّسات وشركات خاصة تأخذ تراخيص من مديرية الشؤون الجغرافية، ومن ثمّ تقوم هذه المؤسّسات بتزويد المديرية بالنتائج.
- خريطة الينابيع في لبنان: هناك حوالى ٥٠٠٠ نبع موزّعة على السلسلة الغربية بإتجاه الساحل، وقد حصلنا على هذه المعلومات ميدانياً، وتمّ تحديد موقع كلّ نبع كما تمّ وضع إحداثيات على الخريطة بطريقة الـ «Digitizing» وبواسطة الـ «GIS». استحصلت المديرية على هذه المعطيات حول الينابيع في الستينيات والسبعينيات، أمّا الآن فقد تغيّرت هذه المعطيات ممّا أدّى إلى وجود بعض المشاكل.
- الأنهار والمجاري المائية: لدينا حالياً حوالى ١,٦٥٣ كلم من مجاري الأنهار الأساسية، وحوالى ٢٣,٩٥٠ كلم من المجاري المائية الثانوية، وجميعها موضوعة ضمن مجموعة الخرائط ١/٢٠,٠٠٠.
- الآبار: هناك أكثر من ١٨,٠٠٠ بئر تمّ الترخيص لحفرها منذ حوالى السنتين، وكذلك يوجد بعض الإحداثيات المغلوطة وذلك بحسب الأشخاص التي تقوم بجمع المعلومات.
- الخريطة الجيولوجية: علماً أنّ هناك بعض المشاكل في البيانات التي نجمعها من الوزارات.

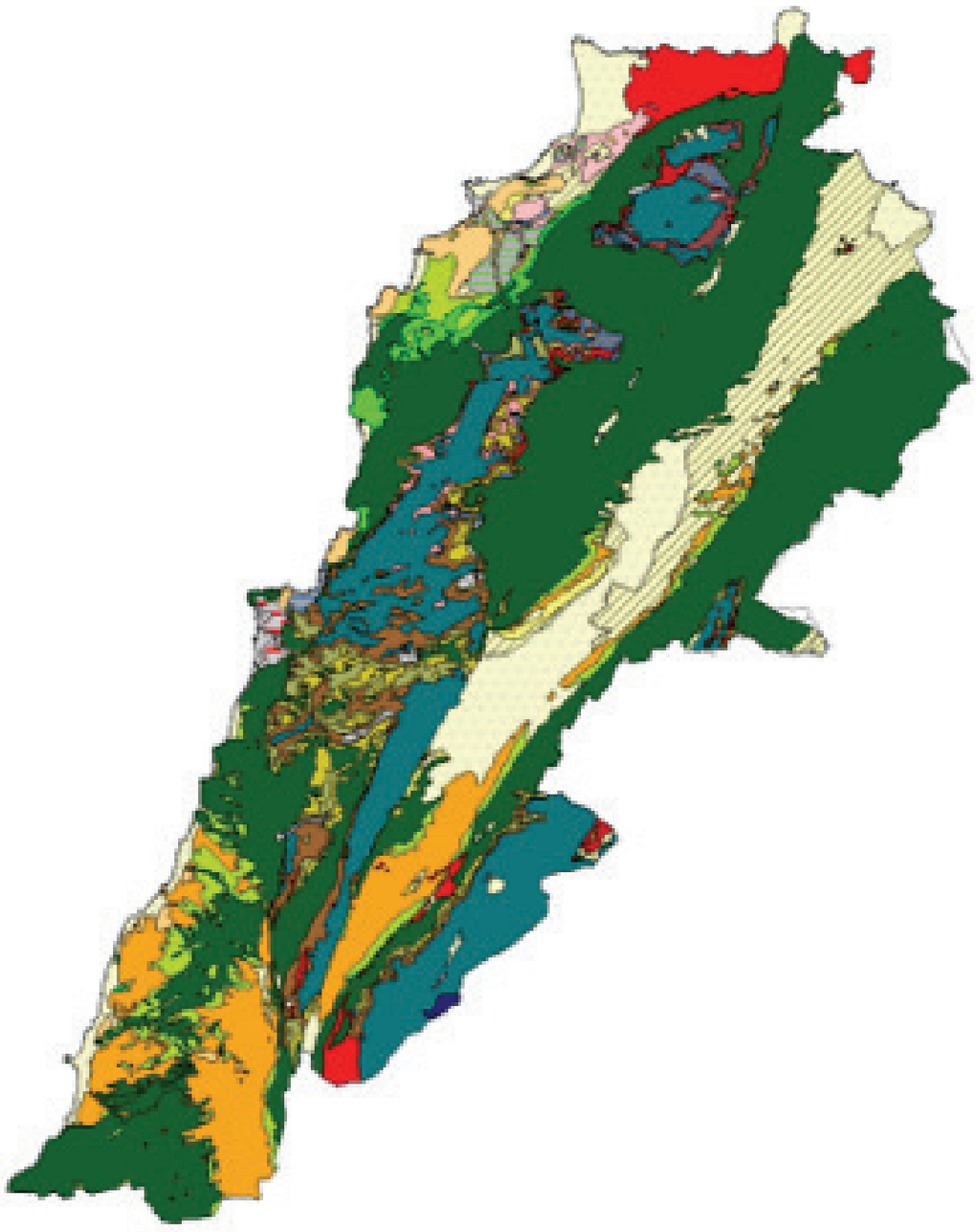

هذه هي الخريطة الجيولوجية الوحيدة الموجودة في لبنان، وضعها الفرنسيون في الأربعينيات من ضمن مقياس ١/٥٠،٠٠٠.

عندما نقوم بتحضير المعلومات، نصنّفها ضمن أقسام معينة، وفي كلّ منها طبقة معلومات لكي نصنع قاعدة معلومات جغرافية، نقوم بوضعها في قاعدة البيانات الجغرافية، وهذه المعلومات الـ «Geo-Database» يجب أن تكون متاحة لجميع إدارات ومؤسّسات الدولة. وحول قاعدة البيانات الجغرافية، أصدرت رئاسة مجلس الوزراء تعميماً لكلّ الإدارات لتسهيل عملية الحصول على المعلومات، وصدر تعميم آخر عن رئاسة مجلس الوزراء

لحثّ إدارات الدولة على التعاون مع مديرية الشؤون الجغرافية، وكان آخرها التعميم رقم ٢٠١٣/٣٦ الذي طُلِب فيه من الإدارات والمؤسّسات العامة تسهيل مهمة مديرية الشؤون الجغرافية للحصول على المعطيات الجغرافية لديها. كما وأصدر وزير الداخلية تعميمين يفرض بموجبهما على البلديات الرجوع إلى مديرية الشؤون الجغرافية قبل تلزيم مشاريع نظم المعلومات الجغرافية تحت أيّ مسمى، وذلك بهدف توحيد المعايير المعتمدة والقدرة على دمجها في قاعدة المعلومات الجغرافية الوطنية. وعندما نجمع البيانات هناك خرائط «موضوعاتية» نطبعها بحسب الطلب، أو بحسب أهمية المواضيع، كما يجري بشكل دوريّ وعند الطلب تنظيم دورات تدريبية على نظم المعلومات الجغرافية للعسكريين ولأفراد المؤسّسات العامة والوزارات والجمعيات المختلفة.

المهندس فهد سقّال

جميع المداخلات كانت شيّقة جداً، لكنّ الهدف الرئيس من هذه الورشة هو المقاربة الإستراتيجية. بالطبع ندعوكم لاحقاً للدخول في التفاصيل التكتيكيّة والعملانيّة، ولكنّني الآن سوف أفتح باب الحوار من خلال طرح عدّة إشكاليات، إذا وافقتم عليها سنتقدّم بالنقاش، وإذا لم تكونوا موافقين عليها سننقاشها أو نتركها لجلسات أخرى. الإشكالية الأولى هي هلّ لدى أحدٍ من الحاضرين شكّ لدى لبنان فائضاً من المياه أكثر من حاجته حتى السنوات العشر المقبلة؟

الدكتور نديم فرج الله

أفضّل أن أبدأ النقاش بطريقة ثانية، فنحن لا نتكلّم على ما إذا كان لدينا فائض من المياه أم لا، لأنّك ناقضت نفسك في مداخلتك، بأنّه لدينا فائض وهناك أيضاً عجز في الوقت نفسه، فلا يمكن وجود الاثنين معاً. يبقى السؤال برأيي، هلّ لدينا في لبنان إدارة صحيحة للمياه والموارد المائية، أم يجب تغيير الفلسفة التي نعمل من خلالها؟

إذا نظرنا إلى الخطّة العشريّة، أو إلى الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه الطبيعية التي أقرّت سنة ٢٠١٢، وهي من أفضل الأمور التي حصلت حتى الآن، كونها تضمّنت أيضاً الخطّة الإستراتيجية للمياه المُبتذلة. لقد تكلمنا كثيراً على إدارة العرض والطلب، نعم الموارد مهمّة، ولكن الأهم أن نحدّد كيف تتمّ عمليّة صرف المياه. نحن لدينا هدر في المياه، إن كان في الشبكات المتوافرة أو في الاستهلاك المنزلي والزراعي، فإذا تمّ تحديد هذه الأمور سنخفّف عن كاهلنا أعباءً كثيرة، عندها سنعيد نظرتنا حول إدارة العرض أو إدارة الطلب.

تكلمنا أيضاً على إدارة متكاملة للموارد المائية، وكما قال السَّادة المهندسون الحاضرون التابعون لوزارة المياه أنّ تقسيم الموارد المائيّة المتوافر في

لبنان هو تقسيم إداري وليس تقسيماً مائياً صحيحاً، لأنّه يجب العمل ضمن الحوض المائي، فمثلاً، يجب تقسيم منطقة كسروان من «نهر الكلب» إلى «نهر ابراهيم»، بحيث يكون النهر في صلب الإدارة وليس على طرفها.
نطرح السؤال حول كيفية إدارة المياه؟ وما هي الأمور الناقصة، وما هي الأمور التي يُمكن تحسينها؟ فبالعودة إلى المعطيات التي بحوزتنا، مع أنّها غير مُكتملة، نجد الأمور التي يجب تحسينها ونرى نظام الإدارة الذي يجب أن نتّبعه، ونعلم عندها كيفيّة إدارة هذه المياه. ويجب أن نفكّر بمصالحنا الإستراتيجية، لأنّ لإسرائيل، كما ذكرت حضرتك، أطماعاً في مياهنا، ولكنّنا يجب ألا ننسى أنّ إسرائيل حالياً تُحلّي المياه بقيمة ٣٩ سنت للـ م٣ الواحد، وباعتقادي أنّ إسرائيل لم تعد مكترثة كثيراً بالمياه، فلم تعد المياه هدفاً إستراتيجياً لها. أمّا نحن فعلينا اعتبار المياه هدفاً إستراتيجياً، ويجب استخدامها بشكل صحيح لتبقى متوافرة للأجيال القادمة.

المهندس فهد سقّال

لا تناقض في الموضوع، لأنّه من الممكن أن يكون لدينا خزان كبير جداً من المياه ونسيء إدارته ممّا قد يسبّب عجزاً. نحن متّفقون على الأرقام التي صدرت في الإستراتيجية الوطنية للمياه والتي قدّرت العجز في العام ٢٠٢٠ بـ٨٧٠ مليون م٣، إذا لم تنفّذ الخطّة العشرية أو خطة الـ Blue Gold. فبالتالي لا تناقض نهائياً. ولكن، هناك سؤالاً بسيطاً، إذا كان هناك إدارة سليمة للمياه، هل نحن مقتنعون – على المستوى الأكاديمي – أنّه لدينا فائض من المياه يتوّجب علينا التخطيط لاستهلاك مياه الشرب والاستهلاك

الزراعي والصناعي وأمور أخرى لعشر سنين مقبلة؟ فهلّ نحن متّفقون على هذا الموضوع في الوقت الحاضر؟ وهلّ نحن متّفقون على حسن إدارة المياه في لبنان؟ ولقد طرحت للنقاش أربع نقاط: العرض، الطلب، الإدارة، ونوعيّة المياه. ويبقى السؤال الجوهريّ، هلّ المياه ثروة أستطيع أن أبادلها مع دول الجوار مثل قبرص، وسوريا، والأردن الذي يعاني وضعاً مائياً صعباً جداً؟ مع العلم أنّنا حالياً نزرع مئة ألف هكتار من أصل مئتي وعشرة آلاف هكتار، ولمعالجة هذا الموضوع يجب البدء بالتخطيط الإستراتيجي ولاحقاً بالتكتيكي. هل نحن موافقون أنّه لدينا فائض، إذا أدَرنا بشكل سليم تساقطات المياه والتخزين، وفي الوقت نفسه أدرنا الشبكات وأعدنا تأهيلها، وقمنا بالاستفادة من الطلب، ونوعية المياه مع معالجتها وإعادة شحنها؟

المهندس أحمد نظام

سأبدأ من الأردن لأنّها تقدّم نموذجاً مهماً جداً. الأمور مُرعبة في الأردن، ولكن لديهم إدارة جيّدة، وهذه هي المفارقة بين وضعنا ووضعهم، وهذا يشكّل جزءاً من الجواب عن السؤال الذي تفضّلت وطرحته. فبالنسبة لموضوع الفائض من المياه، أتساءل، هلّ الهواطل ثابتة؟ هلّ الكيول لا تزال مستمرّة كما كانت في السابق؟ سوف أقرأ لكم مقتطفاً من بحث قام

به مدير عام الاستثمار السابق المهندس بسام جابر: «الكيول على الينابيع توقّفت، لقد كانت الوزارة والمديرية العامة للموارد المائية والكهربائية تقوم بذلك، فالهواطل ليست ثابتة. ففي سنة ٢٠١٤ بدأت الطبقات الجوفية بالانخفاض، وبدأت دورة الهواطل تتغيّر، ونحن نتأثّر بالتغيير المناخي».
الآن نرى أنّ دورات الشتاء تختلف عن السابق، فمثلاً في دبي عندما هطلت الأمطار بطريقة خيالية، وهذه سابقة غير عادية، ففي دبي والسعودية الناس يموتون بسبب الفيضانات.
بالنسبة للنّقاش الدائر هو حول وجود المياه أم لا، فلنحسن استثمار هذه المياه لتأدية الخدمة ولنحافظ على احتياطنا الإستراتيجي المتمثّل بالمياه الجوفية التي نُسيء استخدامها للأسف. إنّ الخطّة العشرية جيّدة، ومن الطبيعي أن توضَع بعض الملاحظات عليها بالنسبة لتقسيمها وتوزيعها، ولكن من أين نبدأ أولاً؟ هذا سؤال يُطرَح، بأيّ سدّ نبدأ؟ في سنة ٢٠٠٢ طَرَح البنك الدولي تمويل سدّ «بسري» الذي يبلغ استيعابه ١٢٠ مليون م٣، بكلفة ١٥٠ مليون دولار أميركي، لكن الحكومة اللبنانية لم تقبل، أو الأصحّ القول بأنّ السياسيين لم يقبلوا، ولم يحصل توافق سياسيّ حول تنفيذ ذلك المشروع. الآن إذا أرَدنا العمل على سدّ «بسري»، وبحسب المعلومات لدي، فإنّ الكلفة ستكون ٤٥٠ مليون دولار أميركي، وفي الوقت الذي لا تزال قدرة استيعابه كما هي، إلا أنّ الكلفة أصبحت ثلاثة أضعاف، فأصبحت المشكلة لدينا في الكلفة وفي الوقت المطلوب للتنفيذ.
ثانيًا، هلّ تمّ تقسيم الأحواض المائية أو تقسيم تشكيلات المؤسّسات المائية بناءً على الأحواض المائية، أم بناءً على اعتبارات سياسيّة؟ إذاً هناك عامل سياسيّ وهو في صلب المؤثّرات على هذا القطاع، وليس بإمكاننا استبعاده لأنّه المؤثّر الأساس.
ومن أجل أن ترتّب مؤسسة «كهرباء لبنان» أوضاعها هي بحاجة لـ ١,٥ مليار دولار أميركي، ونحن بحاجة إلى ألفيّ ميغا وات، أيّ تعادل كلفتهما حوالى ملياري دولار، وكانت الدولة تدعم سنوياً مؤسّسة كهرباء لبنان بين ١,٥ و٢ مليار د.أ، ممّا يعني أنّ هذا الدعم لو قُدّم مرّة واحدة ودفعة واحدة لحلّينا مشكلة الكهرباء، وتلقائياً وصلنا إلى حلّ من ٧٠٪ إلى ٨٩٪ من مشاكل المياه في لبنان، وخفّفنا عن كاهل المواطن اللبناني، اقتصادياً واجتماعياً، وهو يدفع فاتورة الكهرباء والمياه مرّتين وأكثر، ممّا يسبب كلفات وأعباء إضافية.

المهندس جمال كريّم

أريد التذكير بأنّ الدولة اللبنانية أقرّت مشروعاً لتنظيم قطاع المياه، وهذا المشروع القانون أناط بمؤسّسات المياه درس مشاريع المياه والصرف الصحي وتنفيذها وصيانتها واستثمارها، وبالتالي لم يَعُد جائزاً قانوناً، أن يدرس أو أن يُنفّذ أو أن يستثمر أحد مشروعاً مائياً إلاّ مؤسّسات المياه.

هذا هو القانون الذي صدر العام ٢٠٠٥ ولم يوضع قيد التنفيذ. نتساءل اليوم، هلّ هناك مشكلة في الإدارة؟ الجواب، نعم. ولكن حين نتكلّم على إدارة القطاع، يجب أن تبدأ بالسلطات المحليّة، بهيئات المجتمع المدني، بمؤسّسات المياه، بوزارة الطاقة والمياه، بوزارة البيئة، ووزارة الداخلية. هذه الجهات كلّها تشكّل إدارة القطاع.

وزارة الطاقة والمياه تدرس المشاريع وتنفّذها، وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس الإنماء والإعمار، مع العلم أنّ قانون المياه لم يُنفّذ لغاية الآن، كما نُفِّذ قانون منع التدخين وقانون تنظيم السير. فقبل البدء بالكلام على موضوع تحسين الإدارة يجب القول إنّ الدولة أدخلت إصلاحات ونظّمت القطاع، ولكن المطلوب من كلّ الناس أن ينفّذوا القانون، وبعدها يمكننا القول إذا كان هذا التنظيم نافعاً أو غير نافع، علماً أنّنا نتيجة التجربة التي مرّرنا بها أصبحنا نعرف أين توجد الثغرات.

النقطة الأولى، في هذا البلد القانون لا يُحترم، أيّاً يكن القانون الذي سيُعتمد والسبل التنظيمية له، إذا بقيَ البلد لا يحترم القانون، فالأمر عبث.

النقطة الثانية، تتعلّق بالأحواض المائية، فالإدارة على أساس الحوض المائي لا تعني أنّ لكلّ حوض مائي هيئة إدارية مستقلّة. حالياً، في مؤسّسة مياه لبنان الشمالي يمكن أن نجد مئة حوض مائي، ويمكننا أيضاً أن نُدير كلّ منطقة على أساس الحوض المائي كمؤسّسة مستقلّة. أمّا إذا وجد في التقسيم الإداري ماء مُشترك، فمن المفترض أن نتمكّن من إدارة هذا المشترك وفق تنظيم معيّن أو قوانين معيّنة ومحدّدة. لهذا السبب تحدّثت أنّ هناك

صعوبات ومشاكل في التشريع، وهذا الأمر يمثّل إحدى المشكلات، فإذا أردنا اليوم أن نتكلّم على عملية اقتسام المياه، فكيف يتمّ ذلك؟ وبناءً على أيّ قانون؟

هلّ هناك هيئة أو مؤسّسة أو شركة مستعدّة أن تعمل في بلد يكون الخطر فيه بمستوى الخطر الموجود في لبنان؟ بحيث أنّك لا تستطيع أن تقطع المياه عن أي إنسان، ولا يوجد هناك قانون يُنفّذ، فلقد قامت شركة خاصة في طرابلس بالتجربة، ما هي المجازفة التي واجهتها هذه الشركة الخاصة عندما عملت في طرابلس؟ لا شيء. لماذا؟ لأنّ البلد يعيش في خضّات، مشاكل باب التبانة حينًا، وحيناً آخر مشاكل جبل محسن، والقطاع الخاص يبحث عن الأسباب التي تجعله يتملّص من مسؤوليّاته، وأن يقوم بالحدّ الأدنى من الأشغال الممكنة من أجل أن يربح أكبر قدر ممكن من المال. هذا لا يعني أنني لست مع القطاع الخاص، بلّ أقول إنّ على القطاع العام أن يكون مُدرّباً وأن يكون هناك أنظمة تسمح بذلك.

النقطة الثالثة، الدولة اللبنانية قامت بتنظيم قطاع المياه وأصدرت القانون ٢٢١، ولكن لا أدري إذا كنتم على علم بقانون آخر تمّ تحضيره إسمه «Code de l'eau» وهذا القانون يشكّل التكملة لعمليّة تنظيم قطاع المياه. لقد تمّ صرف مليون يورو على هذا القانون مع مراسيمه التطبيقيّة، كونه سيشكّل الأداة التشريعيّة التي من المُفترض أن تسمح لعمليّة إدارة قطاع المياه أن تكون أكثر فاعليّة وأكثر كفاءة، وهذا القانون جاهز منذ ثماني سنوات وإلى اليوم لم تُقرّه الحكومة اللبنانيّة.

المهندس فهد السقّال

هناك نقاش بقي يدور لثلاثة أشهر حول موضوعين: المتساقطات إبتداءً من اليوم وحتى عشر سنوات، وموضوع الإدارة. من الواضح أنّه من الآن إلى عشر سنوات المتساقطات ستنخفض ٣٠٪ ، وهذه الأرقام بحسب المنظّمات الدوليّة، فلقد أعطت الطبيعة لبنان فرصة حقيقية لبرهان إذا كان لديه فائض أم لا.

بلغ معدّل المتساقطات لسنتيّ ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ما يقارب ٨٠٠ ملل في السنة، أمّا في سنة ٢٠١٤ فانخفض المعدّل إلى ٤٠٠ ملل، وهذه الأرقام واضحة. لذلك أرادت الطبقة السياسية في العام ٢٠١٤ استيراد مياه من تركيا، ولكن في خريف ٢٠١٤ بدأت المتساقطات بالهطول من جديد، فلم يستورد لبنان متراً مكعّباً واحداً من الخارج. لكنّه استهلك آباره ومياهه الجوفية واستهلك أيضًا المياه المُبتذلة، وبتقدير أحد الخبراء أنّ لبنان استهلك ١٢٠ مليون م٣ من المياه المُبتذلة لريّ المزروعات.

خلال العشر سنوات المقبلة، ستكون المياه العذبة أغلى من أيّ سلعة ثانية، لأنّها مهمّة جداً لحياة الإنسان، فنحن إمّا أن نهدرها في البحر،

وإمّا أن نستعملها في التبادل التجاري مع الدول الزراعية المحيطة فنأخذ الغذاء مقابل الماء، أو أن نسعى إلى التوازن بعد عشر سنوات والقيام دائماً بالمشاريع حسب حاجة التطوّر السكّاني.

أمّا بالنسبة للإدارة فنحن موافقون على أنّ المؤسّسات يجب أن تكون مستقلّة، والخيارات الإستراتيجية يجب أن تبقى في الأولويّات، وأن تُتّخذ تلك الخيارات مركزياً وتبقى القضايا والأمور التكتيكيّة والعملاتيّة على مستوى المؤسّسة، فإضاعة الوقت تكلّفنا من ١٥٠ إلى ٤٥٠ مليون دولار أميركي، وبالتالي يجب تخصيص الوقت الكامل والكافي من أجل البحث في موضوع الإدارة والدخول في تفاصيله.

الدكتور منال نادر

أريد أن أطرح موضوعاً فيه بُعد معيّن لم تأخذه بالاعتبار كلّ الخطّط التي قُدّمت، من خطّة الـ Blue Gold إلى خطّة الوزارة إلى الخطّة الوطنية، ألا وهو بُعد الأمن الغذائي الساحلي، وتأثير هذه المشاريع التي تُطرح، على سلامة السواحل التي تأوي ٨٠٪ من الشعب اللبناني، ونحن نعلم أنّه وبسبب التغيّرات المناخيّة ارتفع مستوى البحار، وكذلك العواصف التي تزيد الخطر على الساحل. وكذلك هناك بُعد إستراتيجي آخر لم يُدرس ولم يتمّ التطرّق إليه، هو أهميّة طاقة الأنهر المحمّلة بالرمال والرواسب من أجل إعادة تكوين الشواطئ التي تتآكل كلّ شتاء. وبما أنّ المحيط القارّي عندنا ضيّق، فهناك الكثير من الرمول تهبط إلى الأعماق ولا تصعد إلى الشاطئ، وهذه المشكلة بدأت مع سدّ «أسوان» في مصر، فعندما كانت فيضانات نهر النيل المحملّة بالرمال الكثيرة كانت التيارات المائية تنقلها إلى شواطئ صور ومنها إلى بقية السواحل اللبنانية.

حين نتكلّم على الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي–الاجتماعي، يجب ألا ننسى القطاع السياحي وقطاع الصيد البحري القائم في لبنان. فمن أجل أن نعالج موضوع المياه والشرب والريّ، من الممكن أنّه وبعد خمس أو عشر سنوات أن نواجه مسألة إستراتيجية ثانية لها علاقة بالأمن البيئي والأمن الغذائي، لأنّ الأنهر تحمل بفيضاناتها في الشتاء كلّ المواد العضويّة من أعشاب وأوراق الأشجار التي تتكسّر على الجرف القاريّ، وتشكّل أساس السلسلة الغذائيّة التي يستفيد منها الصيّادون عاماً بعد عام، كما يستفيد منها القطاع السياحي.

أدّى إفراغ سدّ «شبروح» إلى إخراج الرواسب والتراكمات الضرورية منه كلها، فبالنسبة إلينا في معهد الدراسات البيئية في جامعة البلمند هذا موضوع إستراتيجي أساسي لم يتمّ التطرّق إليه، والفكرة الأساسيّة أنّه علينا إعادة النظر بهذا البُعد، وإضافته على جميع الخطّط المطروحة وعلى كلّ الأحواض.

الدكتورة نانسي قنبر

سأبدأ بالمنطق الاقتصادي للأمور، هناك مفارقة اقتصادية تعرف بـ«Paradoxe de l'eau et du diamant»، وهي تتناول موضوع وجود قيمتين: قيمة الاستخدام وقيمة التبادل. إذا أردنا التفكير بالمياه كسلعة، مع أنّها ليست كذلك، فهي لديها قيمة عالية في الاستخدام لأنّه لا يمكن لأحد أن يعيش من دونها، ولكنّ لها أيضاً قيمة منخفضة لجهة السعر في التبادل، على عكس الألماس الذي له قيمة عالية في التبادل بسبب سعره المرتفع، وله قيمة منخفضة في الاستخدام. أطرح هذه المفارقة لأنّ ثمّة مشكلة بين السعر وبين القيمة، فالقيمة ليست ثابتة، ومن الممكن أن تتغيّر قيمة الأشياء بحسب الظروف، والموارد المتاحة، وبحسب الحاجة إليها، فيجب التفكير بنَدرَة الموارد ومدى الحاجة اليها. إذا ألقينا نظرة على الإستراتيجية الوطنية للمياه التي قامت بها وزارة الطاقة والمياه وأصحاب المصلحة المعنيون من تسع وزارات مختلفة، مع الإشارة إلى عدم وجود وزارة العدل، هذا بالإضافة إلى الجمعيات غير الحكومية، والمشاريع الدولية، وعدد كبير من الأشخاص. وأنا أعلم بسبب عملي في مشاريع عدّة مع البنك الدولي والأمم المتّحدة أنّه عندما تطلب الـ«Data» فهي إمّا تكون متضاربة أو تلاقي الرفض.

يتساءل حضرة المهندس فهد السقال عمّا إذا كان هناك فائض في المياه أم لا، ولكنّنا لا يمكننا الإجابة عن هذا السؤال لأنّ الـ«Data» ليست حقيقية، وهذه هي المشكلة. تعاونت في آخر مشروع مع الدكتور منال نادر واستطعنا في المنطقة الساحلية في الشمال أن نأخذ القليل من المعطيات، ولكن الاستيفاء على مستوى كلّ لبنان، هذا الأمر غير صحيح لأنّ التقدير لا يمكن أن يكون صحيحاً. تمّ الحديث عن التغيّر المناخي بأنّه أصبح ٣٠٪ أقلّ

وأيضاً هذا أمر غير أكيد، فهناك الكثير من الشكوك في هذه المواضيع. نحن بحاجة إلى تعاون جيّد بين جميع أصحاب المصلحة من أجل الوصول إلى حوكمة رشيدة والدخول منها إلى السياسات.

النقطة الأخرى، هي الإدارة السيّئة، وأنا لا أريد الدخول في الجوانب الفنيّة والتلوّث، ولكن هناك مشكلة كبيرة في لبنان أنّ الجامعات لا تستفيد من خبرات المتخصّصين في موضوع معيّن، فبدل أن يقوم هؤلاء الخبراء بإعطاء دروس متعلّقة بالمواضيع التي نحن بحاجة إليها حالياً، لأنّه حسب الجامعات فإن هذه المواضيع لا تجذب التلاميذ، بحيث يقومون بفتح دروس في «الإدارة» بدلاً من إعطاء دروس في «إدارة الموارد الطبيعيّة». حتى الجامعات وللأسف أصبحت تتصرّف وكأنّها تجارة، وعند الحاجة لهذه الخبرات لا نجدها. وهناك حالياً مشروع تعاون بين ملتقى التأثير المدني والجامعة الأميركيّة في بيروت والجامعة اللبنانية حول موضوع «التغيّر المناخي وعلاقته بالأمن الغذائي والتنمية»، وكان الإتحاد الأوروبي يريد تمويل هذا المشروع بحوالى مليون ونصف مليون يورو، ولقد وافق ملتقى التأثير المدني، ولكن للأسف لم نستطع في الجامعة اللبنانية ولا في الجامعة الأميركية في بيروت، بسبب النظام البيروقراطي، التوّصل إلى توقيع الرؤساءوإمضائهم وموافقتهم، فلا يوجد تعاون بين الخبراء وصنّاع القرار وهذه مشكلة كبيرة جداً.

المهندس فهد السقّال

لديّ تعليق صغير. هذا الموضوع تمّ طرحه من قبل ٣٠ خبيراً، أي تعدّد أصحاب المصلحة، واكتشفنا أنّ عدم وجود المجلس الأعلى للمياه الذي يجمع هذه المواضيع كلّها سيوصل إلى المرحلة التي وصلنا إليها في سدّ «جنّة». لذلك طرحنا الموضوع مع مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في «ندوة الأمن القومي» واكتشفنا أنّه عندما نقوم بالتقاطع بين سلامة

الغذاء وبين الطاقة يجب وجود مجلس أعلى ليرى الترابط بين مختلف هذه المواضيع. إنّ تعدّدية أصحاب المصلحة ترتفع درجة أعلى في الإستراتيجية لإدارة المياه لفترة تمتد إلى عشرين سنة، أمّا في أميركا فهي قد تصل إلى خمسين سنة، ويوجد فوقها مستوى أعلى هو مجلس الأمن القومي الذي يقوم بالتقاطع بين الغذاء والصناعة وتخطيط المدن إلخ. لقد قال لي السفير الفرنسي أنّ فرنسا صرفت مليوني يورو على الـ «Code de l'eau» الفرنسي منذ ثماني سنوات.

هناك بند في الـ «Code de l'eau» يقضي بوجوب قيام مجلس أعلى للمياه في لبنان، والخلاف هو، هلّ يكون هذا المجلس على مستوى رئاسة مجلس الوزراء، أو تابعاً لإحدى الوزارات، أو مستقلّاً لاعتبارات طائفيّة ومذهبيّة ومناطقيّة؟ المشكلة إذاً في الخلل البنيوي السياسي، وإذا لم يعالج هذا الخلل فنحن نضيّع وقتنا. ولكن لماذا نضيّع وقتنا إذا كان الموضوع مجرّد خلل سياسي فقط؟ علينا بناء الداتا والمعرفة والعمل بروح الفريق الواحد حتى يأتي الوقت المناسب لتغيير الخلل البنيوي.

الدكتور نديم فرج الله

نحن نعمل مع قطاع المياه من حين إلى آخر، فإذا ألقينا نظرة إلى الماضي نرى ما هي الضغوطات الموجودة عندنا في الإدارة، لقد تكلّمنا على التغيّر المناخي، وهو لا يشمل فقط موضوع المتساقطات، بلّ ما يهمّنا أكثر هو غطاء الثلج الموجود عندنا. الأمر الثاني، هو التوسّع العمراني، فإذا نظرنا إلى صوَر المدن منذ الأربعينيات إلى وقتنا الحاضر، نلاحظ أنّ المناطق جميعها تغطّت بالعمران، فعلينا أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار. كما علينا أيضاً دراسة السدود الجوفية، علماً أنّ إسرائيل قامت بدراستها كما فعلت ألمانيا، لأنّ طبقتنا كارستيّة ولا يمكننا حصر المياه فيها، فعلى سبيل المثال، الأمر الذي قاموا به في سدّ شبروح كلّفهم الكثير، لأنّهم قاموا بالـ «grouting» لتسكير الشقوق.

وعليه يجب أن يكون لإستراتيجيّتنا بُعد بحثيّ ودراسيّ وبُعد تطبيقيّ. ومن أهم المواضيع الداتا، فنحن نوزّع المياه من ١٥٠ إلى٢٠٠ ليتر في اليوم للمواطنين، ونوّزع ٥٠ ليتراً للنازح، ولكن هلّ يعلم أحد عدد سكان لبنان؟ الأسوأ هو أنّنا نقوم بالسياسات الإستراتيجية كلّ بحسب ما يلائمه، فقامت وزارة الطاقة والمياه بوضع إستراتيجية المياه وتعاونت قليلاً مع وزارة الزراعة، في المقابل قامت وزارة الزراعة بوضع الخطّة الإستراتيجية للعام ٢٠١٥ بمُفردها ولم تتعاون مع أحد، لكنهّم حالياً يطلبون التعاون مع الوزارات الأخرى. فيجب البدء بالتنسيق بين الوزارات من أجل وضع الخطّط الإستراتيجية، ومن هنا يبدأ التحضير للمستقبل.

هلّ باعتقادكم أنّ الجوّ السياسي في لبنان أفضل أو أسوأ من غيره؟ كلّ الأجواء السياسية غير مؤاتية، ففي أميركا يقتلون بعضهم البعض من أجل المياه، ولسنا نحن فقط من يعمل على أساس الطوائف، بلّ في أيّ بلد آخر يعملون تحت مسميّات أخرى، فيجب ألا نتذرّع بأنّ الوضع السياسي في البلد لا يسمح، نحن لدينا القدرة على التقدّم بدرجة معيّنة والباقي يتحسّن لوحده.

الدكتور زياد الصائغ

السؤال المطلوب الإجابة عنه، ماذا تريد الناس؟ الناس تريد المياه ٢٤/٢٤، وتريد نوعيّة مياه نظيفة، مع إمكانيّة استعمالها في الزراعة، وتريد أيضاً الأكل النظيف. هذا كل ما يريده الناس، بالإضافة إلى عدم خسارة المال. في منطقة الشمال، تشير الأرقام إلى أنّ هناك ٥٨٪ من السكان تؤمّن لهم المياه، و٤٢٪ منهم المياه غير مؤمنة لهم، هذه الأرقام تؤشّر إلى أنّ الإدارة اللامركزيّة قد فشلت. علينا الاتّفاق أين تكمن المشكلة في البلد، هل هي مشكلة تقنيّات وعلم؟ الجواب، كلا. البلد زاخر بالطاقات الأكاديميّة والعلميّة والتقنيّة، واللبنانيون يؤمّنون المياه في دبي وأبو ظبي والسعودية والبحرين، وإلى أماكن لا مياه فيها أصلاً. اللبنانيون يديرون قطاع المياه في هذه الدول، وحتى في بعض الولايات في أميركا وكندا.

النقطة الثانية، هي مشكلة تطبيق القانون. لقد تمّ تحديث القانون لكنّه لم يُطبّق، فمن يطبّق القانون؟ ماذا يعني تحديث القانون مع عدم تطبيقه؟ أنا مواطن، أنا غير مؤتمن على تطبيق القانون باستثناء أن أدفع فاتورة المياه العائدة لمنزلي، المؤتمن على تطبيق القانون هو المُمسك بقطاع المياه في البلد. لا يمكن لمسؤول في قطاع المياه في البلد أن يقول أنّه تمّ تحديث القانون مع عدم القدرة على تنفيذه، فهل تطبيق القانون بحاجة إلى مراسيم تطبيقيّة؟ يجب ألا ننتظر المجلس النيابي من أجل المراسيم التطبيقيّة، بلّ يتوجب على المؤتمنين على قطاع المياه تحضير المراسيم التطبيقيّة وإنشاء كتل ضغط منظّمة لتضعها أمام المجلس النيابي، لا أن ننتظر المجلس النيابي حتى يُشرّع. بالأساس هذا الدور يقوم به «ملتقى التأثير المدني»، علماً أن إنشاء مجلس وطني للمياه موجود بالـ «Code de l'eau»، ونحن لم ننتظر مجلس النواب لتشريع القانون، بلّ قمنا بالمبادرة بمشروع القانون وأصبح الآن في مجلس النواب.

النقطة الثالثة، هي مشكلة التدخّل السياسي؟ من يسمح بالتدخّل السياسي بموضوع الآبار الإرتوازيّة؟ يجب المحافظة على المياه الجوفيّة، بإتّصال أو من دون إتّصال، بطابع ماليّ أو من دون طابع ماليّ، بورقة أو من دون ورقة، ولكن في مكانٍ ما يجب أن نبادر من أجل أن نكون سلطة مساءلة ومحاسبة لأنّنا مؤتمنون على هذه الثروة الطبيعيّة التي تُستنزف، حتى ولو لم يلحظ القانون ذلك عملياً، ولكن يمكن توثيقه وترتيبه ووضع المخالفات في مكانٍ ما، وتُحوّل إلى المجتمع المدني، إلى الإعلام، إلى النيابة العامّة. بالتالي يوجد آليّات تحرّك مختلفة، ولكن الاستغراق في توصيف الواقع أصبح مملاً، فلم يعد باستطاعتنا توصيف الواقع.

اليوم نحن موجودون مع مدراء عامّين في الإدارة، أعتقد في مكانٍ ما أنّهم قادرون مع إداراتهم تشكيل حالة ضغط من داخل الإدارة، ويمكنهم التعاون مع القطاع الأكاديمي، ومع المجتمع المدني، ومع الإعلام، وأعتقد في مكان ما، المطلوب هو أن نُبلور منهجيّة ضغط مشتركة مع بعضنا البعض. فإذا استطعنا مع بعضنا من خلال هذه الورشة، أن نخرج مع المؤسّسة العسكريّة بتوجّه مشترك لآليات ضغط من داخل القانون، ولكن عملياً وليس نظرياً، نكون بذلك قد نجحنا إلى حدّ ما بإيصال توصية معيّنة إلى التنفيذ، أمّا الاستغراق في التوصيف فقط فلا يُفيد أحداً.

المهندس مارون مسلّم

أريد أن أضيف إلى ما قاله زملائي المدراء العامّون بخصوص المشاكل التي تتجاوز صلاحيّتنا وتتخطّى المؤسّسات، فضمن نطاق المؤسّسة الاستثماري هناك فوضى في حفر الآبار المائية، وجميعنا يعلم أنّ هذا الموضوع من مسؤوليّة وزارة الطاقة والمياه، فهي التي تعطي التراخيص لذلك، إلا أنّ الوزارة وضعت نظاماً يُحدّ من هذا الحفر، بالطبع هو غير كافٍ ويجب أن يكون صارماً أكثر. ويؤسفني القول إنّ ضباط قوى الأمن الداخلي

في منطقتي يُجيزون للناس حفر هذه الآبار بشكلٍ عشوائيّ، أي أنّه يوجد استثمار للمياه الجوفية بشكل عشوائي، وبالتالي يجب وضع خطّط لإدارة المياه الجوفية، وهذه ليست فقط مسؤولية وزارة الطاقة والمياه، إنّما هي أيضاً مسؤولية وزارة الداخلية والبلديات وجميع الوزارات المعنية.

ثانياً، إنّ نطاق مؤسّسة مياه البقاع الاستثماري، الّذي هو تقريباً جزء من حوض الليطاني أو أكثر، يشكّل ٤٠٪ من مساحة لبنان، وحالياً هو مكّب للنفايات بمختلف أنواعها، وهذه المشكلة نعانيها من قبل أن أكون عضواً في المؤسّسة، فمنطقة البقاع هي مكّب لجميع أنواع النفايات الصلبة والسائلة. وأكثر المتضرّرين منها هو مؤسّسة مياه البقاع، فهلّ هذه أيضاً مسؤولية المؤسّسة؟ يجب أن تتحمّل المؤسّسة جزءاً من المسؤولية، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسّسات وزارتيّ الصناعة والزراعة، ويتحمّل غيرهم من الوزارات جزءاً من المسؤولية أيضاً، فهذا الموضوع يجب أن نجد له حلاً مع باقي الوزارات.

كذلك الأمر بالنسبة لنوعية المياه، فنحن لا نتحكّم بها أيضاً، علماً أنّه ومن ضمن إستراتجية مؤسّستنا حماية المصادر المائية، ويبقى هذا العنوان نظرياً، لأنّ هذا الموضوع لا يتعلّق بالمؤسّسة فقط، بل يتعلّق بوزارات أخرى، فالمصانع ترمي نفاياتها في مجاري المياه، ومن سيمنع هذه المصانع إذا كان كلّ من وزراتيّ البيئة والطاقة ترخصان لهذه المصانع، والمسؤولون في هذه الوزارات يتنافسون على الصلاحيات بكلّ صراحة، نحن نعمل ضمن إمكانياتنا، وأصعب إدارة هي إدارة قطاع المياه، لأننا لسنا مسؤولين عن الإدارة الفنّية فقط لهذا القطاع، لدينا إدارة مالية وإدارة عامة مستقلّة، فنحن ندفع الرواتب والأجور من الجباية، وسبق أن عرضت واقع الجباية في المنطقة.

إنّ أكثر مصادر المياه في نطاق عملنا هو الآبار، ولدينا حوالى ٢٠٠ بئر، والآبار يلزمها كهرباء، وهناك ٥٣ بلدة جبايتها معدومة. وعلى هذا الأساس، فالوضع الاستثماري في المؤسّسة صعب ونحن مستعدّون لنضع

معكم الحلول، ولكن إذا لم تكن السلطة المركزية موجودة، فيجب أن يكون هناك مؤازرة أمنية وقضائية.

أمّا بالنسبة للـ «Code de l'eau» فعندما كنت في فرنسا طلبت منهم تقديم المساعدة لنا، فكان جوابهم أنّهم سوف يقدّمون المساعدة التقنيّة، وكان هناك ممثل عن وزارة الخارجية، الذي صرّح بأنّه لا يوجد مساعدات طالما نحن لا نطبّق «Code de l'eau». ففي نطاقي الاستثماري يوجد ٤٠٠ ألف سوري مسجلين رسمياً، فكيف لا يريدون مساعدتنا، لأنّ على المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤولياته في هذا الموضوع، فيجب عدم ربط المساعدات بـالـ «Code de l'eau»، نحن نريد هذا القانون، ولكن إحدى سلبياته أنّه لا يوجد مساعدات من قبل الدولة الفرنسية بالمستوى المطلوب.

العميد الركن ميشال الخوري

أريد أن أطرح سؤالاً على الدكتور وسام كنج والمهندس نبيل سماحة في ما يتعلق بسدّ القيثماني في بلدة حمانا، وقد أجريت دراسات حوله، وكانت الوزارة تعمل من أجل الموضوع والمنطقة راضية كون المشروع مهّم للبلدة، وبعد فترة تفاجأنا بأنّ مكان إقامة السدّ قد تغيّر، وبدأ السكّان بالتظاهر لأنّهم لا يريدون تلويث شاغور حمانا، فهلّ يمكن توضيح هذه النقطة؟

المهندس وسام كنج

لدينا في وزارة الطاقة والمياه دراسة لسدّ القيثماني، ولكن موضوع السدّ أصبح في يدّ مجلس الإنماء والإعمار، والتمويل من قبل الصندوق الكويتي، نحن لدينا دراسة خاصّة بنا، ولكن الّذي يُنفّذ الآن هو دراسة مجلس الإنماء والإعمار، التي فيها تعرّض لمنشأة حوض نبع الشاغور، لهذا السبب عارض الأهالي بناء السدّ.

العميد الركن زياد الهاشم

نتحدّث الآن عن آلية إتخاذ القرار في لبنان «Decision Making Process»، فنحن نناقش كيفية إتخاذ القرار في نظامنا، فعندما بدأنا بندوة الأمن القومي ناقشنا النظام التشغيلي، وانطلقنا من فكرة ماذا نفعل داخل النظام، وكيف تتمّ آلية إتخاذ القرارات فيه نحو سياسات عامة هادفة.

يسكن في بيروت وضواحيها حوالى ٣٠ إلى ٣٥٪ من سكان لبنان، منهم من ينتخب في هذه المنطقة، ومنهم من يسكن فيها فقط، فكيف أُرضي هذا المنتخب؟ فإذا نُفّذ مثلاً سدّ «جنة» في الشمال أو سدّ «بسري» في الجنوب، وفي وقت لاحق يتمّ تمديد القساطل والمستلزمات الأخرى لتأمين المياه إلى بيروت وضواحيها. أيضاً في منطقة الشوف، يتمّ جر المياه من الآبار في منطقة الزير– الدامور وصولاً إلى بيروت، علماً أنّ مياه النهر تصبّ في البحر في أغلب أيام السنة.

ففي آلية إتخاذ القرار، يكمن الهدف في إرضاء المنتخبين في بيروت، فيُرخص لبناء أبنية مؤلّفة من ٤٠ إلى ٥٠ طابقاً، فتشهد بذلك المدينة نمواً سكانياً وتجارياً كبيراً يتطلّب المزيد من استهلاك المياه، فكيف نوصل للمواطنين في هذه المدينة المياه؟ هنا نذهب إلى آلية إتخاذ القرار، ففي لبنان لدينا مشكلة في ذلك، فلطالما طالبنا وأوصينا في ندوة الأمن القومي بأصلاح كيفية إتّخاذ القرار، وهنا نقول لمندوبي وزارة الطاقة والمياه إنّ مجلس النواب أقرّ منذ نحو شهرين حوالى ٧٢٠ مليون دولار أميركي لسدّ «بسري»، وسبق أن تمّ تلزيم سد «جنة» بحوالى٢٠٠ مليون دولار، فلماذا اتّخذ القرار اليوم بالتنفيذ على الرغم من أنّه من العام ٢٠٠٠ يخطّط لذلك، ويؤجّل التنفيذ من خطّة إلى أخرى؟ السبب في تنفيذها اليوم هو إرضاء الجمهور الذي سيصوّت في الانتخابات النيابية المقبلة، طالما نحن نعمل ضمن هذه الآليات لإتخاذ القرار، سنبقى نعاني المشاكل، فيتمّ إرضاء ٣٠ و٣٥٪ من سكان لبنان، وهم عدد كبير يسكن في بيروت وضواحيها، من دون وجود سياسات طويلة الأمدّ تأخذ فعلياً حاجات لبنان والمصلحة العامة.

إنّ قيمة هذين المشروعين حوالى المليار دولار، فماذا بقي لاستكمال الخطّة؟ وبالتالي من الذي سيسأل عن بلدة نائية على ارتفاع ١٣٠٠ متر عن سطح البحر، فإذا احتجّ السكان في هذه البلدة وطالبوا بإيصال المياه إلى بلدتهم، عندها نُرضيهم بحفر بئر إرتوازي، وفي حال وجود التيّار الكهربائي نقوم بضخّ المياه إلى البلدة، أمّا في حال انقطاع التيّار يبقى الناس من دون مياه، فخلاصة الموضوع أنّه لا يوجد ثقل ضاغط يجبر المسؤولين عن آلية إتخاذ القرار على إقرار سياسات مائية عادلة تأخذ بعين الاعتبار مصالح لبنان بشكلٍ عام.

المهندس أحمد نظام

إنّ المخالفات التي تحصل في موضوع حفر الآبار، ليست مسؤولية المؤسّسات على الإطلاق وليس للمؤسسة علاقة بها، ولا حتى أيّ دور رقابيّ، لأنّ الذي

يعطي الإذن بالحفر «معروف»، وإذا اشتكت المؤسّسة أو رئيس البلدية أو أيّ كان إلى المرجع المعنيّ، فمصير الشكوى معروف أيضاً، ولن يكون هناك تجاوب، إذاً فهذه ليست مسؤوليتنا كمؤسّسات. لقد حصلت هذا الأمور معنا سابقاً، وكنّا نسمع الشتائم لأنّنا اشتكينا، فنحن في لبنان أمام أزمة وطنية، كيف يؤخذ القرار ومتى يصدر؟ الأمر ليس سهلاً، نحن لا يمكننا أن نعالج هذه المشكلة اللبنانية الصعبة الّتي لا نعرف متى بدأت ومتى ستنتهي، أو هل إنتهت، أم ما زلنا مستمرين بها.

سأتطرّق قليلاً إلى موضوع الحراك المدني وأزمة النفايات، فإنّ مشكلة جبال النفايات على الطرقات ليست فقط بسبب السياسيين اللّبنانيين أو الطبقة السياسية الحاكمة، إنّ هذا الحراك المدني في الآونة الأخيرة لم يكن منظّماً، فكان كلّ مجموعة منهم تقوم بتظاهرة، هذه ضدّ المحارق، وتلك ضدّ الردم، وهؤلاء ضدّ موضوع آخر، وبالتالي وضعونا أمام مشكلة كبيرة، ليس السياسيون لوحدهم سببها، لأنّهم أصلاً غير مبالين بهذا الأمر، طالما أنّ حصّصهم سيحصلون عليها بغض النظر عمّا إذا رُحِّلت النفايات أو طُمِرت أم لا، هذا ما يقوله المواطنون. بالتالي منعنا الحراك من طمر النفايات في كلّ المناطق اللبنانية كون الموضوع تحوّل إلى موضوع طائفي، فإذا طُمرت النفايات في منطقة ذات غالبية شيعية، يقال بأنّ نفايات المذاهب أو الطوائف الأخرى ترمى في أرضنا، والعكس صحيح، وبالتالي فإن هذا الحراك أدخلنا في مشاكل لم تكن أبداً في الحسبان.

بالعودة إلى النقطة الأساس، موضوع توزيع المياه للدول المجاورة أو بيعها، فيجب أن نلغيها من تفكيرنا نهائياً، وبرأيي يجب أن يحوّل الفائض من المياه إلى الحوض الجوفي وليس إلى البحر، ويجب ألا ندخل في قصّة المبادلة مع سوريا أو الأردن أو قبرص، لأنّ القانون الدولي سيقوم بالدفاع عن حقّ إسرائيل ويعطيها الحقّ بأن تأخذ المياه الفائضة من لبنان بدلاً من أن تذهب هدراً في البحر، وهكذا نكون قد دخلنا في مشاكل ونزاعات نحن بغنى عنها.

لذلك عندما نناقش قضية الاستهلاك الفردي «Consumption per Capital» يجب أن نحرص على أن تكون الأرقام مرتفعة، فلا نحدّد استهلاك الفرد للمياه بـ ١٥٠ أو١٦٠ أو١٨٠ ليتراً في اليوم، فهذا تقدير خاطئ، بلّ يجب أن يكون معدّل الاستهلاك اليومي للفرد حوالى ٢٥٠ ليتراً وأكثر، لأنّه عندما تأتي الجهات المانحة وتبحث عن المياه لدينا وتسأل عنها، وعن كمية الاستهلاك الفردي، وتحديد الفائض منها، يجب أن تبقى الأرقام مرتفعة حتى لو اضطررنا للكذب.

أمّا موضوع البنك الدولي وإجبار الحكومة اللبنانية ومجلس النواب على إقرار قانون تنظيم قطاع المياه، فإنّ هذا القانون وضع في مجلس النّواب سنة ٢٠٠٠، ولم يتمّ الحديث عنه لغاية سنة ٢٠٠٢، وذلك تحت تأثير البنك الدولي وضغطه، ولقد شهدنا كلّ التفاصيل إلى حين تمّ تعيين مجلس الإدارة الجديد، لقد ضاع «القانون والأنظمة» في وزارة المالية لمدّة ثلاث سنوات، لأنّه آنذاك كانت الخصخصة والتخصّصية، وخلال تلك السنوات ضاعت الأنظمة ثلاث مرّات، حتى وجدت أخيراً عند توقيت صدورها الساعة ١٢ ليلاً، بانتقال الحكومة، وفي ذلك الحين كان الوزير بسام يمّين، أذكر هذا التاريخ فقط لنرى كيف كانت تصدر هذه المراسيم تحت ضغط الجهات المانحة، لأنّ السياسيين لا يريدون أن يُصدروها.

الدكتور منال نادر

تعقيباً على كلام المهندس أحمد نظام، إنّ مياهنا لا تذهب «هدراً» في البحر، وأنا أتكلّم من ضمن النّطاق البيئي والأمن الغذائي. من المعروف أنّه يوجد لدينا فائض من المياه، والمياه للجميع، كما أنّ الأمم المتحدة أقرّت في تشريعاتها بأنّه إذا كان لدينا فائض من المياه لا نقوم باستهلاكها، فإنّ البلدان المجاورة لها الحقّ في استخدام هذه المياه.

النّقطة الثانية، والّتي يجب التركيز عليها، ونحن في المعهد بصدد تحضير الـ «Scoping Report» لسدّ «بسري»، بصفتنا معهد دراسات بيئية، نحن لدينا مشكلة حين نرى الأرقام الّتي نتداولها اليوم، فهي إمّا نقلاً عما سبق، أو هي عبارة عن «Scenario Building» أو «Modeling». فعلى سبيل المثال، عندما لا أعرف عدد السكان، فكيف سأنفذ «Modeling» للإستهلاك، إذا لم أعرف كم هو عدد الأشخاص الذي يستهلك المياه، ولا أعرف عدد الصناعات، ولا حتّى أنواع الزراعات، ولا ماذا يستعملون في الريّ وغيرها من الأمور. فلكي نبني سياسات إستراتيجية أو تكتيكية أو غيرها، يجب أن نعتمد على الأرقام، فالخطوط العريضة والأساسية غير متوافرة، فكلّ ما لدينا هو سيناريوهات، أحدها يقول أنّه بعد عشر سنوات ستنخفض كمية المتساقطات بنسبة ٣٠٪.

إذا كنّا نبني معطياتنا على سيناريوهات أرقامها باطلة أو غير قائمة من الأساس، فكيف سنضع الخطط الاستراتجية، وكيف سنخطّط على النطاق الإستراتيجي، وهل سنستفيد من مياهنا؟ لا يوجد من هذه المعطيات أيّ شيء، ونحن في المعهد لدينا مهلة أربعة أشهر لكي نقدّم التقرير حول سدّ «بسري»، ولا نعرف كمية المياه التي تصبّ في البحر، ولا كمية الرواسب التي تدخل وتخرج منه وإليه، وما هي كمّية المواد العضوية التي يحملها النهر قبل أن يُبنى السدّ.

يجب أن تشمل التوصيات الأساسية أخذ كلّ المجاري الرئيسة الّتي سنعمل عليها، ونحاول أن نجمع المعلومات حولها لكي نضع السيناريو الصحيح، لأنّ العلم يجب أن يكون أساس القرار وليس العكس، أيّ أن نحضّر الأرقام ونطبّقها على القرار الذي نريده من أجل صناعة القرار، وليس العكس.

الدكتور نديم فرج الله

تعقيباً على كلام الدكتور منال نادر، إنّ المياه التي تجري داخل بلدنا هي من حقّنا، ولا أحد له الحقّ بالتطاول على هذا الموضوع، أمّا المياه الّتي تكلّمت عليها هي المياه المشتركة بين البلدان، فإذا أردنا أن نأخذ نهر العاصي والوزاني والنّهر الكبير، هذه الأنهر الثلاثة هي أنهر مشتركة، وبالتالي نستفيد منها نحن والبلدان المجاورة ونستخدمها ولا أحد لديه الحقّ باستغلالها.

أمّا بالنسبة لدور المجلس الأعلى للمياه، فأنا مع استحداث مجلس لإدارة

المياه يضمّ الوزارات والفعاليات كلّها ضمن الإطار الذي يعطينا البُعد الإستراتيجي، أمّا التطبيق فيجب أن يكون على النطاق المحلي. وبما أنّه لا قدرة رقابية جيدة لدينا ولا تشريع صحيح، فعِوضاً عن القفز في المجهول، الأفضل أن نُحدّث الإدارات الموجودة حالياً، ونقوم بتفعيلها أكثر. نحن لدينا شغور في الإدارات تصل نسبته إلى ٨٠٪، ناهيك عن بعض الموظفين الذين قاربوا سنّ التقاعد ولا يستطيعون القيام بالمهمات الجديدة. إذاً يمكننا أن نستعين ونستفيد من الـ «UNDP» لإيجاد هيكلية إدارية معيّنة، بحيث ندفع مبلغاً أكبر ولكننا ننجز الأمر في فترة زمنية أقلّ من المتوقّع.

المهندس جمال كريّم

لا أعتقد أنّه ضمن الظروف الحالية في لبنان يمكن تصوّر إدارة مركزية، مستقلّة عن السلطة السياسة، تعمل وفق آلية واضحة، ديمقراطية، ويشترك فيها المعنيون كلّهم من أدنى الهرم إلى أعلاه. ولا أتصوّر أن هذه الآلية في الوقت الحالي يمكن إيجادها في لبنان، فالبلد واضح كيف يسير، أذكّر الجميع بأنّ هناك مجلساً أعلى للنقل، شبيهاً بمجلس المياه الّذي نتكلّم عليه، وهذا المجلس موجود في القانون منذ حوالى عشرين سنة، والنتيجة هي كما تعرفونها جميعاً، فلهذا السبب وفي الظروف الحالية، أقترح أن نترك الأمور للمواطن لحلّ مشكلته بالمياه، على أن نعزّز اللامركزية الإدارية، فكلّما عزّزناها كلّما ساعدنا المواطن على القيام بالتنمية المحلّية والمستدامة، وهكذا تستطيع كلّ إدارة محليّة أن تعالج مشاكلها بوسائلها.

المهندس فهد السقّال

في العام ٢٠١٢، وقبل توقيع العقد مع المستشارين، طلبنا العون من وزارة الطاقة والمياه، واجتمعنا بالسيد عبدو تيار وأرسلنا رسائل إلى الوزير، وجاء الرّد بأن هذا ليس من مهماتكم. أمّا حالياً فبدأ يظهر

بوضوح تأثير المجتمع المدني في الشراكة مع الدولة، وأصبحت الشراكة مع الـ «Stake Holders» تزداد.

وهنا أريد أن أتطرّق إلى موضوع تنفيذ الخطة، فيجب أولاً أن نضع إدارة سليمة، ومن ثمّ نتكلّم بعد عشر سنوات عمّا إذا كان لدينا فائض في المياه، كلّ «Modeling» لديه بعض الغموض، الذي يساعد أحياناً على رؤية الأمور بوضوح، فنحن في الـ «Blue Gold» استعنّا بالـ «Data» من البنك الدولي بالإضافة إلى الإدارات والمؤسّسات الحكومية، فنحن لسنا مؤسّسة ضخمة لديها ميزانية بمئات ملايين الدولارات لكي نبحث ونصنع هذه ال«Data».

أولاً يجب أن نصنع مقاربة للـ «Model» الذي نعمل عليه، كما استعملته الحكومة عند وضع الإستراتيجية الوطنية للمياه، وعلينا أن نرى إذا كنّا نستطيع تنفيذ الخطّة أمّ لا، لأنّ موضوع الشراكة ذو اتجاهين، وبالتالي تنفّذ المشاريع مع القطاع الخاص، فاليوم القدرة الرقابية يمكن أن تكون بالتنفيذ «التعاقدي» أو بتنفيذ الخدمات.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

نكرّر شكرنا لحضوركم الكريم، ونعبّر عن سرورنا بأعمال ورشة العمل، ولقد وَعَدَنا المهندس فهد سقال أنّه سيطرح موضوعاً جديداً عنوانه: «الرؤية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني».

المهندس فهد السقال

بغضّ النّظر عمّا إذا كانت سياسة الدولة المائية مع خطّة الـ «Blue Gold» أو كان خبراء آخرون مع خطّة معدّلة عن الخطّط التي وضعناها، بالنهاية جميع الخطّط لديها فترة زمنية للتنفيذ وضمن إمكانيات محدّدة. ما أريد أن أشير إليه هو المسار الذي تتّبعه الدولة حالياً، وهذا هو الخلاف الأساسيّ الذي طرحته خلال مداخلتي في البداية، فبحسب التخطيط ووقت التنفيذ، نعرف أن هناك سدوداً كان من المفترض أن تُنجز منذ خمس سنوات، فالقيود المالية والقانونية، وكثرة أصحاب المصلحة، وخلافات وزارة البيئة مع وزارة الطاقة والمياه، كلّها عوامل لم تسمح بتنفيذ الخطة ضمن الفترة الزمنية المحدّدة لها. أمّا بوجود المجلس الأعلى للمياه أو غيره، فهذا يشبه الفرق بين الديكتاتورية والديمقراطية اللتين لا تشكّلان هدفاً للدولة، بلّ وسيلة لكي تصل الدولة إلى الهدف الذي تريد.

بالنسبة لموضوع الشراكة مع الدولة، فجميعنا يتّفق على أنّ الدولة هي التي تقوم بالتخطيط والتنظيم، والدولة تعتمد حلّين، الحلّ الأوّل، تلزيم التنفيذ، وهي تُموّل المشروع مع جزء صغير من القروض والهبات، وطبعاً حجم المبالغ التي طُرحت، إن كان بالإستراتيجية الوطنية للمياه أو بالـ «Blue Gold» لن تسمح للدولة أن تنفّذها ولو بعد ٥ سنوات، ولا حتى ضمن الإمكانيات الفنيّة المتوافرة. وهنا أعطي مثلاً بسيطاً على ذلك فقد قمنا بتلزيم أحد السدود وإعتمدنا الـ «Variation Order»، وبغضّ النظر إذا كان الأمر صحيحاً أم لا،

فلقد كانت ميزانيته في البداية حوالى ٤٠ مليون دولار أميركي، ووصلنا في النهاية إلى ١٢٠ مليون دولار، فهكذا هو الحلّ الأول مع ضعف الرقابة في أثناء سير التنفيذ.

الحلّ الثاني، يكون بتلزيم شركة، بعد إجراء المنافسة، وبعد دراسة توزيع الثروات من أجل الحؤول دون حصول احتكار، ومن دون خصخصة، شركة تكون مسؤولة عن التصميم، وعن البناء، وعن إعطاء المياه بسعر محدّد بحسب الـ «B.O.T»، ويعود السدّ للدولة من دون تكلفة، شرط أن يحصل التنفيذ بسرعة.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

أتوجّه بالشكر إلى جهودكم جميعاً ولاسيّما أن كل فرد منكم أعطانا توصية قيّمة بحيث تمكنّا من استخلاص ١٨ منها سنناقشها لنصل بالتالي إلى البيان الختامي. أمّا هذه التوصيات فهي الآتية:

١- إنشاء جهاز تخطيط للموارد المائية.
٢- استحداث مجلس أعلى لإدارة المياه.
٣- إطلاق برنامج رصد القطاع المائي والمناخي وجمع البيانات في مركز موحّد يضمّ وزارة الطاقة والمياه، ووزارة الزراعة ومصلحة الطيران المدني.
٤- إقرار قانون المياه «Code de l'eau».
٥- حماية المصادر المائية.
٦- دعم مؤسّسات المياه بشرياً ومادياً.
٧- تغذية المصادر المائية الجوفية.
٨- معالجة مياه الصرف الصحي.
٩- اتباع الأساليب الحديثة في مشاريع الري.
١٠- الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.
١١- استعمال الطاقة المتجددة في استخراج المياه.

١٢- دعم السياسيين لمؤسّسات المياه وتوفير التأييد اللازم لها.
١٣- برمجة الأولويات لبناء السدود المقترحة.
١٤- تحضير قاعدة بيانات اجتماعية، اقتصادية وبيئية لجميع الأحواض المائية.
١٥- توجيه دراسات الجامعات لملء الفراغ في المعلومات.
١٦- التشديد على عدم اطلاق فكرة هدر المياه في لبنان.
١٧- اعادة النظر في الخطط المطروحة لزيادة البعد الساحلي للإدارة المتكاملة للمياه بخاصةٍ في ما يتعلّق بالترسّبات والمواد العضويّة التي يغمرها فيضان الأنهر للمنطقة الساحلية.
١٨- وضع خطّة للمياه تتلاءم مع التغيير المناخي.

إقتراح التوصيات

١- إنّ المياه في لبنان هي أكثر من حاجة، هي ثروة سياديّة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن القوميّ في لبنان، وينبغي إطلاق سياسة تواصل وطنيّة حول تعميق هذا المفهوم.
٢- المشكلة الأساسيّة لا تكمن في علميّة التعاطي وتقنيته مع قطاع المياه في لبنان، فالدراسات والخبرات متوافرة، بل إنّ المشكلة الأساسيّة تكمن في عدم تحديث المعلومات وعدم توافر البيانات التي تُشكّل عوامل مؤثّرة وفاعلة في بناء السياسات المائيّة.
٣- إنّ الاستغراق في توصيف الخلل البنيوي الذي يسود إدارة قطاع المياه في لبنان من دون طرح الحلول والمبادرة إلى تطبيقها لا يكفي لحلّ المشكلة بل لا بدّ من إنجاز مخطّط توجيهيّ مُتكامل إصلاحي لهذا القطاع، وتصويب آليّة إتّخاذ القرار في النظام التشغيلي.

٤- من الضروري إعادة إنتاج مقاربة مركزيّة لإدارة قطاع المياه في لبنان، وإطلاق مبادرات لا مركزيّة تُسْهِم في بناء العمليّة الإصلاحيّة التنمويّة في هذا القطاع، وهذا يتطلّب إنشاء جهاز تخطيطيّ يُعنى بالإشراف والتنسيق ما بين الشركاء كلّهم في قطاع المياه.

٥- تعميق البحث في إمكانيّة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ وذلك لتفعيل إدارة قطاع المياه في لبنان، ووضع آليّات رقابة ومساءلة للضبط والتصويب والتطوير واعتماد معايير الحوكمة السلميّة للمياه.

٦- إعادة هيكلة دور المؤسسات التربويّة والجامعات ومدى تأثيرها في صناعة القرار من ناحية، وتأهيل الكوادر للدخول إلى الإدارة العامّة من ناحية أخرى.

٧- إطلاق حملة وطنيّة تواصليّة تُعنى بترشيد استعمال المياه وحماية مصادر الثروة المائيّة.

٨- التمنّي على المعنيين مناقشة قانون المياه وإقراره في مجلس النواب بحضور القطاعين العام والخاص بأسرع وقت ممكن.

٩- تطبيق الخطّة الإستراتيجية لقطاع المياه عن طريق تصويبها وتحديثها.

١٠- وضع خطة لمجابهة ندرة المياه (٢٠١٤)، معالجة ملكية المياه المملوكة في بعض المناطق من قبل بعض الأشخاص.

١١- تعزيز دور اللامركزية في المشاريع المائية.

١٢- الأخذ بالاعتبار صحة النّظم الايكولوجية في جميع المشاريع المتعلّقة بإدارة المياه على أسس التنمية المستدامة.

توزيع الدروع التذكارية للمشاركين